الفصل الأول

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال

obeikandl.com

في يوم الإثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وقع حادث هام في تاريخ مصر القومي، كان بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب المصرى في سبيل تحقيق أهدافه، ذلك هو إعلان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مساء ذلك اليوم، وألقي مصطفي النحاس رئيس الوزارة وقتئذ بياناً مستفيضاً عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التي كانت قائمة في عهد وزارة الوفد بين الحكومتين المصرية والبريطانية (بعد أن تبين عدم جدواها) كما أعلن الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦[٢] واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه. سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلي البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضنة هذا الإلغاء.

اولهما: مرسوم بمشروع قانون يقضي بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذي سبق صدروه بالموافقة على تلك المعاهدة، وانتهاء العمل بأحكامها، وإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر تنفيذاً لهذه المعاهدة، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

والثاني: مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستورى وتعيين لقب الملك.

والثالث: مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) بعد أن كان (ملك مصر).

والرابع: مرسوم بمشروع قانون يقضي بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان.

وقد قابل البرلمان بمجلسيه هذه المراسيم بالتأييد والموافقة والحماسة البالغة، ووقف ممثلوا المعارضة في كلا الجلستين، وأعلنوا تأييدهم للحكومة في موقفها، وأقر البرلمان هذه المراسيم بالإجماع، وصدرت بها القوانين رقم ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ لسنة ١٩٥١، ونشرت بالجريدة الرسمية عدد ١٦ و١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١.

---

[٢] أنظر الحديث عن هذه المعاهدة في الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ١٨ وما بعدها طبعة سابقة.

استقبلت البلاد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالغبطة والحماسة، وأبدت استعدادها للبذل والتضحية، شأنها في الأوقات العصيبة، واستعدت الأمة بمختلف هيئاتها وطوائفها للكفاح، وتجاوبت مع الحكومة في مجاهدة الإنجليز في القنال، وتجلت في الشعب الروح الوطنية الثائرة التي ظهرت في ثورة سنة ١٩١٩.

كانت الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف

كان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما أسلفنا بداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني، وكانت أيضاً الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وإزالة اسباب الفرقة والانقسام.

وكان واجباً على الوفد أن يكون هو الداعي إلي توحيد الكلمة والعامل على تحقيق هذه الغاية، لأنه كان يتولي الحكم وقتئذ، ووزارته هي التي أعلنت إلغاء المعاهدة، واتخذ هذا الإلغاء شكل إعلان الحرب على الاحتلال.

والأمم عندما تعلن الحرب وتنفخ في النفير العام وتقرر التعبئة العامة لخوض عمار القتال، تزيل أسباب الخلاف بين هيئاتها وجماعاتها وأحزابها وأفرادها، وتكون الحكومة اول الداعين إلي الوحدة.

ولكن النحاس لم يفعل شئياً من ذلك. فلا هو دعا معارضيه الذين أيدوه في الغاء المعاهدة إلي التعاون بشكل جدى، ولا هو صبغ وزارته بالصبغة القومية، ولا عدل عن سياسته الحزبية في شئون الحكم.

بل لم يفكر في تأليف لجنة قومية ترجع إليها وزارته ولو من باب المشاروة في تنظيم الكفاح في القنال ومواجهة الإنجليز في الدور الجديد الذى أعقب إلغاء المعاهدة، ولم يمد يده إلي أى من المعارضين ليتعانوا معه بل اعتبر تأييده في كل ما يقول ويقرر هو كل ما هو مطلوب منهم، وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور في الخطط العملية لتنظيم الكفاح، فذهب انتظارهم سدى.

وفي الحق أن المعارضين للوفد على الرغم من أنه لم يستشرهم لا في إعلان إلغاء المعاهدة ولا في أى خطوة تلت هذا الالغاء قد أظهروا منتهي التأييد للوزارة في هذه المرحلة الهامة. ولكن هذا التأييد قوبل من النحاس ووزارته بالجمود وعدم الاكتراث، وتجاهل وجودهم.

وكان هذا الموقف مظهراً من المظاهر التي دلت علي أن الوفد لم يرد أن يبذل أى جهد في سبيل توحيد كلمة الأمة، بل لم يفكر إطلاقاً في هذه الناحية؟

أعددنا لكل شيء عدته..

كانت وزارة الوفد بعد إلغاء المعاهدة على لسان النحاس وغيره من الوزراء أنهاء أعدت لكل شيء عدته فيما ستواجهه مصر من مشاق الجهاد، وأنها أمضت الشهور في الاستعداد للكفاح، وأن المصلحة العامة تقضي بأن تظل الخطوات المقبلة في طي الكتمان إلي أن تعلن في الوقت المناسب.

وكانت كلمات النحاس، سواء في بيانه بالبرلمان، أو في غدواته وروحانه بين القاهرة والإسكندرية- حيث كانت الوزارة لا تزال تصطاف- بمثابة إعلان الجهاد من جديد على الاحتلال، واعتبار وجود قواته في القنال اغتصاباً يجب رده بالقوة.

وعندما سافر النحاس من القاهرة إلي الإسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ تعالت هتافات جموع الشعب بمحطة العاصمة منادية: (نريد السلاح للكفاح).

فرد عليهم النحاس قائلاً: (تريثوا، إن كل شيء سيتم في أوانه بإذن الله والله مع الصابرين).

وكان الجميع يعتقدون بعد هذه التصريحات المتكررة أن الوزارة قد قدرت جميع الاحتمالات التي ستعقب الإلغاء، واتخذت لكل احتمال عدته، والخطوات العملية التي ستواجهها بها، ولكن تبين مع الزمن أنها لم تتخذ أية عدة لمواجهة الموقف، فلا هي نظمت المقاومة، سلبية أو إيجابية، ولا هي دربت المتطوعين على حرب العصابات، ولا سلحتهم أو أعدت تنظيمات الكفاح، ولا زودت رجال البوليس في مدن القنال بالسلاح والذخيرة والكافيين لمواجهة الموقف، بل لم تزود هذه المدن بالتموين الكافي قبل الكفاح أو في خلاله، وخاصة بعد أن تعطلت المواصلات إليها.

وكل ما عنيت به إعداد خطبة مستفيضة ألقاها النحاس في البرلمان وعرض فيها مراسيم إلغاء المعاهدة عرضاً حماسياً أخاذاً، فقابلها النواب والشيوخ بالهتاف والتصفيق والشعور الفياض، وأذيعت في الراديو غير مرة.

وسرت الحماسة إلي نفوس المواطنين، وأخذوا يستعدون للكفاح ضد الإنجليز في القنال ويعدون له عدته من تلقاء انفسهم، وكان في الحق كفاحاً مجيداً، كفاح شعب أعزل من السلاح أمام قوات غاصبة مسلحة بأحدث معدات الفتك والقتال.

وتجلت بطولة الفدائيين في مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية في منطقة القنال، مما تردد صداه في صحف العالم، وكان من أقوى الدعايات لمصر ضد الاحتلال البريطاني.

بواعث الإلغاء

إن إعلان وزارة الوفد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لما له أسباب عدة، اجتمعت فدفعت الوفد إلي هذه الخطوة الجريئة الموفقة، ويلزمنا أن نستعرض هذه الأسباب، ونربط بين المقدمات والنتائج، دون أن يغض هذا البيان من قيمة الإلغاء في ذاته، ولكن من الحق أن نفهم الحوادث على حقيقتها، ونحيط بظروفها وعللها وملابساتها، لكي تخلص لنا صورة واضحة جلية عنها.

فأول هذه الأسباب وأهمها، أن القضية المصرية قد انتكست في عهد وزارة الوفد الأخير، وتراجعت عما كانت عليه في العهود السابقة عليها، وخاصة في مفاوضات صدقي- بيفن سنة ١٩٤٦.[٣]

ومع أن وزارة الوفد التي طلبت في شهر مارس سنة ١٩٥٠ الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية، واستطالت هذه المفاوضات قرابة تسعة عشر شهراً (من مارس سنة ١٩٥٠ إلي سبتمبر ١٩٥١)، فقد تبين فيها أن الجانب البريطاني بدأ أكثر تشدداً مما كان في مفاوضات صدقي- بيفن، وأنه تراجع عما كان قد قبله في تلك المفاوضات.

هذا إلي أن مفاوضي الوفد قد انزلقوا في مجال اللهفة والحرص على نجاح المفاوضات إلي التساهل في مسائل جوهرية هامة ما كان يجوز لهم أن يسلموا بها، كقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا، قبول الدفاع المشترك في وقت الحرب، وعودة القوات البريطانية في وقت الحرب إلي منطقة القنال وإلي أى جهة من أرض مصر حيث يقتضي الدفاع.

ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئاً، وأصر الجانب البريطاني على استبقاء الاحتلال في وقت السلم.

---

[٣] - راجع الحديث عن هذه المفاوضات في الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ١٨٩ وما بعدها (طبعة سابقة)

وقد اضطر مصطفي النحاس ومحمد صلاح الدين (وزير الخارجية) غير مرة في هذه المفاوضات إلي أن يستندا إلي بعض نصوص مشروع صدقي- بيفن، وتساءلا في مرارة: كيف يرفض الإنجليز ما سبق أن قبلوه في مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقي؟

قال النحاس في هذا الصدد مخاطباً الفيلد مارشال سليم[٤]: (يجب أن تعلم أن الجلاء مهم جداً وجوهرى، وإذا تم فإننا سنضع أيدينا في ايديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا).[٥]

فأجاب سليم: (سيكون من العسير جداً أن أوصي حكومتي بقبول الجلاء التام، ولا أعتقد ا،كم تستطيعون الدفاع عن أنفسكم، ولست أدرى كيف يستطاع الدفاع عن مصير بغير وجود بعض القوات البريطانية، كما أن حلفاءنا لا يمكن أن يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع عن مصر).

فقال النحاس: (لقد أتفقتم مع صدقي باشا على أن يتم الجلاء التام في سبتمبر سنة ١٩٤٩، فكيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك؟ وقد كنا ضد صدقي باشا في إرجاء الجلاء إلي ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز).

وقال في موضع آخر: (ولو أن هذا الاتفاق – اتفاق صدقي- بيفن- قد أبرم في ذلك الحين لما بقيت الآن- سنة ١٩٥٠- في مصر قوات بريطانية).

وأصر المارشال سليم على وجهة نظره، قال في هذا الصدد: (إن هناك سبباً آخر لإصرارى على بقاء القوات البريطانية في وقت السلم، وهو أنه إذا هوجمت مصر نأمل أن تصلنا قوات من بلاد الدومنيون ومن دول أخرى لإمداد قواتنا، واستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقية لا تقبل إرسال قوت إلي مصر إذا لم نكن فيها).

وقال النحس في موضوع آخر: (إن مصر مصممة على أن تتولي الدفاع عن نفسها، وهي توافي على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا العظمي بشرط الجلاء الناجز الكامل وأن تكون هذه المعاهدة معاهدة الند للند علي قدم المساواة).

---

[٤] -رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية وأحد المفاوضين.

[٥] - الكتاب الأخضر ص ١٩١، وهو كتاب أصدرته وزارة الوفد في ديسمبر سنة ١٩٥١ مشتملا على محاضر المفاوضات والمذكرات المتداولة بينهما وبين الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٠- ١٩٥١.

وقال أيضاً: (لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس في فلسطين أو غزة؟ مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل غلينا في مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب، إني لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة).

وقال في هذا المعني: (ضعوا ما شئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا، وإني أؤكد لك أنك ستجد التعاون المادى التام متوفراً بإخلاص وقت وقوع الخطر).

وقال محمد صلاح الدين وزير الخارجية: (إننا راغبون في الدفاع عن بلادنا وإننا نقبل أن نكون حلفاء على أن يسبق ذلك الجلاء).

وقال في موضوع آخر مشيراً إلي مشروع صدقي- بيفن: (إن جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطاني كان متفقاً عليه في مشروع صدقي٠ بيفن، فلا بد أنه روعي في ذلك إمكان عودة الطائرات البريطانية وما يتبعها إلي مصر في ساعات قليلة عند نشوب الحرب).

وقال صلاح الدين أيضاً: (سبق للوفد المصرى عندما كان في المعارضة أنه رفض فكرة الدفاع المشترك، وأجمع الرأى العام المصرى على تأييد في هذا الرفض، وانتهي بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقي- بيفن- من أجل الدفاع المشترك وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحراً وبراً وجواً، واريد هنا أن افرق بين الدفاع المشترك في وقت السلم، والدفاع المشترك وقت الحرب، فالدفاع المشترك في وقت الحرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضي المحالفة، أما الدفاع المشترك في وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن نقبله في أية صورة من الصور).

وقال أيضاً: (سبق أمن قلت وكررت أن إدارة القاعدة (قاعدة قناة السويس) وقت السلم تكون في يد المصريين، أما في وقت الحرب فتكون في يد المصريين والبريطانيين).

وقال أيضاً: (لقد بذلنا غاية ما في وسعنا لتقريب وجهتي النظر، فقبلنا عقد محالفة وحضور القوات البريطانية في وقت الحرب إلا من منطقة القنال وحدها بل حيث يقتضي الدفاع).

وعندما قال السفير البريطاني (رالف ستيفنسون) في إحدى جلسات المفاوضة: (إن توحيد القوتين واندامجهما ضرورى ليس فقط فيما يتعلق بالمنشآت الأرضية بل بأسراب الطائرات أيضا. ويترك تقدير عدد الفنين اللازمين إلي لجنة مشتركة من الجانبية)، قال فؤاد سراج الدين وزير الداخلية تعقيباً على هذا الكلام: (إن هذا أساس معقول).

مسئولية بالغة الخطر (كذا) إذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون إعداد تدبير فعال ليحل محلها، وأنه يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما إذا كانت مصر مستعدة أن

تنظر في اتفاق مصرى بريطاني يمكن أن يشمل أيضاً بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كإسرائيل والعراق.[٦]

فأجاب صلاح الدين جواباً ينم عن قبوله مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط إذ قال: (أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا إلي اتفاق يرضاه الطرفان، واعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه في الشرق الأوسط، وقد اشتركت الدول العربية فعلا في إعداد نظام جماعي للدفاع، ولكني بينت لسعادة السفير البريطاني أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع إسرائيل في مثل هذا النظام، وليس الرأى العام في البلاد العربية مستعداً للدخول في أية علاقة مع إسرائيل، ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع إسرائيل على ما ترونه دون أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بيننا وبينكم).[٧]

وقال السفير البريطاني في تسويغ تراجع الإنجليز عما قبلوه في مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقي:(يمكنني أن أقول لكم إنه كان مزمعاً نقل القاعدة كلها، ولكن الموقف في ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن- سنة ١٩٥٠).

وقال في هذا الصدد أيضاً: (ولو أنه صحيح كل الصحة أن جلاء جميع القوات بل كل شيء كان متفقاً عليه، فأرى لزاماً على أن أكرر مرة أخرى أن الموقف الدولي قد تغير منذ سنة ١٩٤٦).

وقال بيفن وزير الخارجية البريطانية، وقد كان مفاوضاً سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٠: (إنه لا يظن أنه من المفيد العودة إلي محادثات سنة ١٩٤٦، وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض في وجود قوات بريطانية في مصر وقت الحرب، وأن الصعوبة هي كيف تتقرر عودة القوات البريطانية).

وقال أيضاً في موضع آخر: (إن العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساساً عملياً يمكن البناء عليه).

وقال في موضع آخر: (إنه يكره ترديد عبارة الجلاء، ويود أن يرى هذه العبارة غير الموفقة. تستبدل بشيء مثل عبارة (نقل السلطة).

---

[٦] -الكتاب الأخضر ص ١١٦.

[٧] - الكتاب الأخضر ص ١١٧.

واستبان من خطاب هربت موريسون وزير الخارجية بريطانيا[٨] في مجلس العموم في ٣٠ يوليه سنة ١٩٥١ مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على استمرار احتلال القوات الإنجليزية لمصر، والدفاع المشترك في وقت السلم، وتسويغ هذا وذالك بادعاء بريطاني جديد وهو أن بريطانيا تحمل مسئوليات في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقي دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب أجمعين!

فكانت هذه النتيجة التي انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ صدمة لوزارة الوفد، إذ تبين منها أن القضية المصرية قد تراجعت في عهدها عما كانت عليه في عهد الوزارة (البغيضة) وزارة إسماعيل صدقي.

وقد انتظرت وزارة الوفد شهرين بعد خطاب موريسون لعل الجو يأتي بجديد ينقذها من هذا الفشل، فتبين أن لا جديد فيه، وتولاها الخجل من أن تزداد القضية الوطنية انحداراً في عهدها، ففكرت ثم فكرت، وأنتهي تفكيرها إلي ان المخرج الوحيد من هذا المأزق هو إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

وبعبارة أخرى أراد الوفد أن يوارى سوأة إخفاقه في المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقعة ينال في ذاته تأييد المواطنين ويصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ومساءلته عن تساهله في المفاوضات وإخفاقه فيها، وذلك بإلغاء المعاهدة.

ومن ناحية أخرى، أرادت الوزارة أن تستر سياستها الحزبية الجامحة في الحكم بعمل يتسم بطابع الجرأة والأقدام، ويحول الرأى العام من نقد لتصرفاتها الداخلية، إلي قضية وطنية خارجية وتسكت السنة المعارضين حيناً عن هذه التصرفات.

وليت وزارة الوفد قد سلكت بعد إلغاء المعاهدة سبيل العدل والاستقامة في حكمها، بل تبين مع الزمن أن تيار الفساد والطغيان الحزبي قد استمر كما كان قبل إلغاء المعاهدة.

قصدت الوزارة أيضاً تقوية مركزها أمام السراى، ومنع الملك السابق فاروق من إقامتها، فقد ترامي إليها أنه يفكر في هذه الإقالة، ويعد العدة لذلك، فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون إنفاذ تدبيره، باكتساب تأييد جديد للشعب في كفاحها ضد الاحتلال، فيضطر الملك إلي العدول عن فكرة الإقالة، وقد انكمشت السراى فعلاً ومؤقتاً بعد إلغاء المعاهدة، وتركت الوزارة تمضي في الحكم.

---

[٨] -خلف المستر بيفن الذى استقال لمرضه في مارس ثم توفي في أبريل سنة ١٩٥١

تقدير الإلغاء

ومهما يكن من هذه الاعتبارات والملابسات، فإن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ هو في ذاته عمل جليل جدير بالتنويه والتقدير، ويشرف الحكومة التي أقدمت عليه، ولقد كانت له نتائجه الهامة في بعض الكفاح الوطني وتقوية الروح المعنوية، وتردد صداه في مصر والشرق وفي أنحاء العالم كافة. وهو أهم وأعظم عمل قامت به وزارة الوفد.

موقف بريطانيا حيال إلغاء المعاهدة

كانت وزارة العمال تتولي الحكم في بريطانيا، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب، إذ جرت في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ [٩]، فأراد حزب العمال أن يبدو مستمسكاً بسياسة بريطانيا الاستعمارية التي لا يختلف عليها المحافظون والعمال، وأعلنت الوزارة الإنجليزية تمسكها بالمعاهدة، وصرح هربت موريسون وزير خارجيتها بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضي الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس، وأن الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة.

وأصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بياناً أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانوني ويخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضي هذه المعاهدة.

وألقي ونستون تشرشل زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطاباً في مجلس العموم أيد فيه موقف حكومة العمال، وقال إن إقدام حكومة مصر على إجلاء الإنجليز عن منطقة قناة السويس والسودان ضربة أخطر وأكثر مهانة للكرامة من إضرارها إلي الجلاء عن عبدان بإيران.

ومن عجب أن يحتج الإنجليز بأن مصر لا يجوز لها أن تنقض معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانبها وحدها، في حين أن بريطانيا كانت أول من نفضها، فإن هذه المعاهدة لم تكن لتخولها أنتزيد من جنودها في منطقة القنال على عشرة آلاف من القوات البرية، وأربعمائة من الطيارين، مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الفنية والإدارية. ولكن بريطانيا تجاوزت هذا العدد إلي أضعافه المضاعفة، فزادت قواتها إلي ثمانين ألف مقاتل، وبذلك أهدرت روح المعاهدة ونصوصها قبل أن تلغيها مصر، فتمسك الحكومة البريطانية بالمعاهدة بعد إلغائها من جانب مصر هو تجاهل للحقائق ومجافاة للمنطق السليم.

---

[٩] -فاز فيها المحافظون وألف ونستون تسرشل الوزارة

مقترحات الدول الأربع ورفضها

(أكتوبر سنة ١٩٥١)

هي مقترحات اتفقت حكومة الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على أثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ على التقدم بها مجتمعة إلي الحكومة المصرية لتكون بديلاً من هذه المعاهدة.

واساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وإستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا، ويكون الجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتي في حالة السلم، ثم استمرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب.

فالغرض من هذه المقترحات هو إبدال معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها في الجوهر، وإبدال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي، تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه.

وقد ظلت بريطانيا أنها حين تتقدم بهذه المقترحات باشتراك الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، فإن هذه الوسيلة يكون فيها من الضغط الدولي (الدولي) على مصر ما يجعلها تجنح إلي قبولها، ولكن هذا الظن قد باء لحسن حظ مصر بالإخفاق والخيبة.

قدمت هذه المقترحات إلي الحكومة المصرية يوم السبت ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

ففي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم استقبل الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بدار الوزارة ببولكي حيث كانت الوزارة لا تزال تصطاف، السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا، ثم المستر جفرسن كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية، ثم المسيو كوف دى مورفيل سفير فرنسا، ثم فؤاد خلوصي طوغاى سفير تركيا، استقبلهم على التعاقب، وأفضي كل منهم إليه بفحوى هذه المقترحات، وكان السفراء الأربعة قد طلبوا مقابلة صلاح الدين مجتمعين، ولكن الوزير المصرى أصر على أن يقابلهم منفردين، حتى لا يكون اجتماعهم في المقابلة شبه مظاهرة، فنزل السفراء على إرادة الوزير، وقابلوه منفردين على التعاقب فى الموعد المذكور.

وانفراد السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا بتقديم نصوص المقترحات مكتوبة، واكتفي سفراء الدول الأخرى الثلاثة بالتصريح بأنهم مؤيدون لمضمونها.

تضمنت المقترحات نصوصاً تتعلق بقناة السويس، ونصوصاً أخرى عن السودان وإدارته، وكلتاهما تهدر الجلاء وتقضي على وحدة وادى النيل، وتثبت سيطرة بريطانيا في السودان.

وكان السفير البريطاني قد أبلغ الخارجية شفوياً فحوى هذه المقترحات قبل تقديمها إليه رسمياً بنحو أسبوعين، أى قبل إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد أشار السفير إلي هذه الواقعة في ديباجة المذكرة التي قدمها يوم ١٣ أكتوبر بنصوص هذه المقترحات، ولعل إبلاغ فحواها قد عجل بإعلان الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر، إذ تحققت بذلك أن لا جدوى من استمرار المباحثات بينها وبين بريطانيا.

نصوص المقترحات الرباعية

ننشر فيما يلي المذكرة التي ضمنت المقترحات الرباعية، وهي من الوثائق الاستعمارية التي يحسن بنا أن نتعرفها وأن نضعها إلي جانب مشروع صدقي- بيفن (في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٩٥ طبعة سابقة)، لكي نتبين مجرد المقارنة أن بريطانيا قد تراجعت عن بعض ما قبلته في مشروع صدقي- بيفن، وأنها على الأخص عدلت عن الجلاء الذى وعدت به في هذا المشروع.

وهذا تعريب المذكرة:

(يتشرف السفير البريطاني بناء على تعليمات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بأن يقدم إلي الحكومة المصرية المقترحات الآتية لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة في مسألة وجود قوات بريطانية في منطقة قناة السويس وفي مسألة الدفاع بوجه عام. وبمقتضي هذه المقترحات التي توافق عليها حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة موافقة تام وتؤيدها. ستقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التي يهمها الأمر.

(وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن مقترحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عندما عمدت م نجانبيها في ٨ أكتوبر إليتقديم تشريع بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائي في السودان.

(وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك في إدراك إسباب العمل الذى قامت به الحكومة المصرية ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته، إلا إنها قررت بالاتفاق مع حكومات فرنسا

وتركيا والولايات المتحدة أن تقدم هذه المقترحات إلي الحكومة المصرية بأمل أن تعيرها أكبر قسط من العناية الجدية، لإظهار مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع الحكومات الأخرى التي يهمها الأمر للسير في سبيل رغبتها لملاقاة أماني مصر الوطنية من جهة، واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى.

الدفاع عن مصر والشرق الأوسط

١- تنتمي مصر إلي العالم الحر، وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوى لها وللدول الديمقراطية الأخرى على السواء.

٢- لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى في الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التي يهمها الأمر.

٣- ولا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة.

قيادة متحالفة للشرق الأوسط

٤- وعلى ذلك بيدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والرغبة في المساهمة فيه، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التي يهمها الأمر في إنشاء مثل هذه القيادة. فضلا عن أن أستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقية قد أعربت عن أهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك في القيادة.

٥- مصر مدعوة إلي الاشتراك كعضو مؤسس في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين.

سحب القوات البريطانية الزائدة

٦- إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل في هيئة القيادة المتحالفة وفقاً لأحكام الملحق المرافق. فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة في الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق

الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كذلك كأعضاء مؤسسين في هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

تسهيلات للقيادة المتحالفة

٧- وفيما يختص بالقوات المسلحة التي توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقدمي التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجي إلي هذه القيادة كالقوات المعسكرية والجوية والمواصلات والموانى إلخ. فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة.

٨- وتمشياً مع روح هذه الترتيبات تدعي مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم في هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

تدريب الجيش المصري وإعداده

٩- ستقدم إلي مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم في مركز يسمح لهم بتقديمها.

صلة القيادة بحلف الأطلنطي

١٠- ستضع الدول التي يهمها الأمر فيما بعد بالتشاور فيما بينها النظام التفصيلي للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط. وتحدد علاقتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطي، ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلي اجتماع يعقد في المستقبل القريب لغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن.

ملحق

١- بالمساهمة مع الدول الأخرى المشتركة التي تساهم بقسط مماثل في الدفاع عن المنطقة:

(أ) توافق مصر على أن تقدم على أرضها إلي القيادة المتحالفة المقترحة تسهيلات الدفاع الاستراتيجي وجميع التسهيلات الأخرى التي لا غني عنها لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط في وقت السلم.

امتيازات للحفاء في مصر

(ب) تتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية في حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشي خطرها بما في ذلك استعمال المواني المصرية والمطارات ووسائل المواصلات.

٢- ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الأعلي للحلفاء في أرضها.

منطقة القناة قاعدة للحلفاء

٣- وتمشياً مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوماً:

(أ) أن تسلم مصر رسمياً القاعدة البريطانية الحالية فيها، على أن يكون مفهوماً أنها تصبح في نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكاً تاماً في إداراتها في وقت السلم وفي وقت الحرب.

عدد القوات المتحالفة في مصر

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الأمم المشتركة بما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للأمم المشتركة التي ترابط في مصر وقت السلم، وذلك تبعاً لاضطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

إنشاء هيئة للدفاع الجوى

٤- ويكون مفهوماً كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الجوى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء.

مقترحات خاصة بالسودان

١- لا توافق حكومة جلالة الملك على أن مسألتي الدفاع عن الشرق الأوسط والسودان، متصلتان بأية حال، ومع ذلك فقد أعارت أكبر اهتمامها لإمكان التقائها مع الحكومة المصرية في آرائها عن السودان، وهي مستعدة الآن لتقديم الاقتراحات الآتية:

٢- يسر حكومة جلالة الملك أن تولي الحكومة المصرية هذه الاقتراحات أعظم عناية بقصد مناقشتها مع الحكومة البريطانية مناقشة كاملة حتي يتيسر للحكومتين أن تبحثا معاً تفصيلات تطبيقها.

المصالح المصرية في السودان..!

٣- ويلاحظ أن هذه المقترحات لا تدل فقط على اهتمام الحكومة البالغ بتفهم وجهة النظر المصرية والالتقاء بها، بل يبدو كذلك أنها السبيل الوحيد لتهيئة الضمانات الكافية للمصالح المصرية في السودان

٤- وهذه هي المقترحات:

لجنة تراقب تطور السودان

(أ) إنشاء لجنة تقييم في السودان لمراقبة التطور الدستورى للبلاد وتقديم النصيحة إلي الإدارة الثنائية.

(ب) إصدار بيان مصرى إنجليزى بالمباديء المشتركة بشأن السودان

سلطة خاصة لمشروعات النيل

(جـ) ضمان دولي لا تفاقات مياه النيل.

(د) إنشاء سلطة خاصة بمشروعات مياه النيل لزيادة الاستفادة منها ويمكن أن يكون هذا بمساعدة البنك الدولي.

(هـ) الاتفاق على تاريخ لبلوغ السودان الحكم الذاتي كخطوة أولي في سبيل اختيارهم لوضعهم النهائي.

ملحق (١) خاص بالسودان

بيان بالمباديء

١- نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل، ولضمان أكمل تعاون في زيادة مقادير المياه الممكن الحصول عليها وفي توزيعها، فمن الضرورى أن تربط الشعبين أقوى أواصر الصداقة.

الوصول بالسودان إلي الحكم الذاتي

٢- إن الغرض المشترك لمصر وبريطانيا العظمي هو تمكين شعب السودان من والوصول إلي الحكم الذاتي الكامل باسرع ما يمكن وبالتالي من أن يختار لنفسه في حرية شكل حكومته وعلاقته بمصر التي تتمشي مع حاجاته حسبما تكون حيئذ.

تعاون مصر وإنجلترا مع السودان

٣- بالنظر إلي التباين الشاسع في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي بين السودان فإن التدرج نحو الوصول إلي الحكم الذاتي الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين.

لجنة دولية تقيم في السودان

٤- لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطور الدستورى في البلاد ولبذل النصيحة للإدارة الثنائية.

ملحق (٢)

١- ليس للجنة الدولية الحق في أن تتدخل في أعمال الإدارة اليومية للسودان، وأما تكوين اللجنة فسيكون محلاً للمفاوضة، ولكن يمكن تكوينها من دولتي الحكم الثنائي ومن حكومة الولايات المتحدة إذ اتفقت هاتان الدولتان على ذل، ويتعين الحصول في الوقت المناسب على موافقة السودانيين على إنشاء مثل هذه اللجنة، كما لا يستبعد اشتراكهم فيها.

تقرير اللجنة الدستورية في السودان

٢- وفيما يختص بتحديد موعد الحكم الذاتي فمن المقترح أن يتفق على موعد على أساس تقرير اللجنة الدستورية[١٠] التي تعمل الآن في السودان.

٣- صحيح أن حزب الأشقاء [١١]، قد رفض أن يشترك في عمل اللجنة الدستورية غير أنه على الرغم من عدم اشتراكه فإن تقرير اللجنة الدستورية يمكن أن يعتبر ممثلا للفكر السياسي في السودان على مدى واسع، ومع ذلك فستكون هناك في أثناء التطور في مجراه العادى فترات من الوقت بين بلوغ الحكم الذاتي وبين تقرير الوضع النهائي للسودان وعلاقته بمصر تتاح فيها الفرصة لجميع الأحزاب السياسية للتأثير في مستقبل السودان بالوسائل الديمقراطية العادية.

(السفارة البريطانية)

(الإسكندرية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١)

---

[١٠] -هي لجنة الفها السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان لإعداد الخطوات نحو الحكم الذاتي في السودان.

[١١] - حزب الأشقاء هو الحزب الذى ينادى بتحرير السودان واستقلاله مع مصر وكأن يرأسه إسماعيل الأزهرى وقد تحول إلي الحزب الوطني الاتحادي برأسة إسماعيل الأزهرى أيضاً، وكان شعار، الاستقلال مع الاتحاد مع مصر كما يدل على ذلك أسمه (الحزب الوطني الاتحادى).

رفض هذه المقترحات

وقد اجتمع مجلس الوزراء ببولكي يوم الأحد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ أى في اليوم التالي لتقديم هذه المقترحات، ونظر فيها وفي دعوة مصر للاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي كان يراد إنشاؤها، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها وأنها غير صالحة لأن تكون تمهيداً الإجراء مباحثات جديدة للوصول إلي اتفاق جديد، وقرر الاستمرار على الخطة التي أعلنها رئيس الوزراء وهي إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد أعلن فؤاد سرج الدين وزير الداخلية والمالية وقتئذ هذا القرار في مجلس النواب بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١.

***

ولقد أحسنت الحكومة صنعاً برفض هذه المقترحات، لأن بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط هي فكرة استعمارية اتفقت عليها الدول الغربية لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها الداخلية والخارجية وقد اتفقت عليها تلك الدول في الوقت الذى قويت فيه الحركة الوطنية المنادية بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، فأرادت أن تجعل من نظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بديلاً من تلك المعاهدة يقرر أسسها مع تغير في الأشكال والضيغ وإبدال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي تشترك فيه قوات عسكرية من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وإستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب إفريقيا، وأن يكون هذا النظام تابعاً لحلف الأطلنطي، ويرمي إلي تدويل الدفاع عن قناة السويس وعن مصر ذاتها، وفي هذا ما فيه من إهدار سيادة مصر واستقلالها وجعلها في شبه حماية دولية.

فغرض الدول الثلاث الواضعة لهذا المشروع- بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة- هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتمكين للاستعمار الغربي من استعادة هيبته بعد الصدع الذى أصابه سنة ١٩٥١ في إيران بتأميم البترول وجلاء الإنجليز عن عبدان.

وكانت هذه الدول تهدف أيضاً إلي معارضة مبدأ الحياد الذى أخذ يتمشي في الشعوب العربية والشرقية ويتسع نطاقه في محيطها السياسي، فإن هذه الشعوب رأت في تقرير الحياد الإيجابي صوناً لسيادتها ودعماً لاستقلالها الحقيقي، على عكس التحالف العسكرى مع الدول الاستعمارية عامة، فإنه لا ريب يجعل السيادة والاستقلال رهناً بسياسة تلك الدول ويضطر الدول العربية والشرقية إلي أن تسير في ركاب الدول الاستعمارية واتباع ما توعز به تحقيقاً لأغراضها السياسية والاقتصادية.

فالمقترحات المعروضة تقضي على الحياد وتحول دون تقريره، وتجر الدول العربية والشرقية إلي الدخول في كل حرب تريده الدول الثلاث ويريده حلف الأطلنطي، وهذه الدول- وخاصة بريطانيا وفرنسا لاتفتأ تسبب في إشعال الحروب سعياً وراء أطماع لا حد لها ولا نهاية.

هذا إلي أن المقترحات تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية في مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وهي بداهة قيادة أجنبية كما يبدو من روح المقترحات ويتأكد هذا المعني من المذكرة التفسيرية التي وضعتها الدول لمقترحاتها، فإن البند السابع منها ينص على أن هذه الدول تنوى أن تجعل القيادة في الشرق الأوسط قيادة متحالفة وليست قيادة أهلية، وستلقي على القائد الأعلي في الشرق الأوسط مسئولية تطبيق مشروع الدفاع المشترك الذى تقدمه القيادة.

وهذا معناه أن القائد الأعلي للجيش المصرى يصبح بموجب هذه المقترحات أجنبياً لا مصرياً، ويزيد في وضوح هذا المعني ما جاء في البند التاسع من المذكرة التفسيرية وهو أن قيادة الشرق الأوسط لن تخدم بطبيعة الحال (كذا) المصالح القومية لأية دولة تابعة لها.

فالدفاع عن مصر طبقاً لهذه المقترحات يكون دفاعاً يصدر عن دول أجنبية وقيادة أجنبية، ولا يكون دفاعاً أهلياً أو قوميا، وفي هذا معني الحماية البغيضة التي تشترك فيها دول أجنبية استعمارية.

وليس لهذه الحماية او التبعية مقابل، فإن الجلاء نفسه قد استبعد في المقترحات والقاعدة البريطانية في قناة السويس تبقي قاعدة دولية وتشترك القيادة المتحالفة مع مصر في إدارتها في حالتي السلم والحرب معاً، وتبقي الجنود المتحالفة في مصر وقت السلم إذ نصت المقترحات على أن الدول المتحالفة تحديد عدد القوات الحربية التي ترابط في مصر وقت السلم.

ويجل المشروع للدول الاستعمارية امتيازات في أراضي مصر وموانيها ومرافقها، مما يعيد إلي الأذهان ذكرى الامتيازات الأجنبية البغيضة، بل إنها شر من الامتيازات الأجنبية لأنها امتيازات عسكرية وسياسية تجعل من منطقة قناة السويس ومن أراضي مصر قاعدة حربية لها.

فالمقترحات تقوم على أوضاع وقيود تدعم الاستعمار وتهدر الاستقلال والجلاء وقد تجلت نية السيطرة على مصر وعلى دول الشرق الأوسط وإخضاعها لأطماع الاستعمار، وزاد في وضوح هذه النية ما أعلنه الناطقون بلسان الدول الثلاث وقتئذ من عزمها على تنفيذ هذه المقترحات حتي ولو لم تقبلها مصر، ومعني ذلك أن هذه الدول انتحلت لنفسها دعوى الحماية على مصر تحت ستار الدفاع عنها؛ رغم أنفها، وليس الدفاع هو الغرض المنشود، لأننا إذا تساءلنا ضد من يكون هذا الدفاع؟ في حين أن الاحتلال البريطاني هو الذى كان جاثماً على

مصر، كان الجواب أن الغرض هو أن تظل مصر في ركاب بريطانيا وحلفائها في حالتي السلم والحرب، وأنه ما دامت قناة السويس في نظرهم طريقاً هاماً لدول حلف الأطلنطي فهم يريدون السيطرة عله وعلى مصر بالقوة.

وبلغ بهم الإسراف في الاستخفاف بالدول العربية والشرقية وتجعل حقوقها في السيادة الكاملة أن قال أحد ساستهم أن القوات التي ترابط في منطقة قناة السويس ليست مهمتها الدفاع عن القناة وحدها بل تدافع أيضاً عن آبار البترول في المملكة العربية السعودية وفي الشرق الأوسط.

فالمقترحات الرباعية تنطوى على أوضاع استعمارية لا تقبلها مصر بحال ولا تقبلها الدول العربية والشرقية على سيادتها واستقلالها.

الكفاح في القنال

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة حددت الحكومة الموقف بين بريطانيا ومصر والسودان في رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلي السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١، قال فيها: (أتشرف بأن أبعث إلي سعادتكم نسخاً باللغة الفرنسية من التشريعات ووافق عليها البرلمان ونشرت بالجريدة الرسمية، ومن النص التفصيلي لبيان رئيس مجل الوزارء الذى أعلنه في مجلسي البرلمان في هذه المناسبة، والذى كان بمثابة مذكرة تفسيرية لهذه التشريعات السابقة الذكر.

(وترتب على هذه الإجراءات ألا تسرى من الآن معاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة المصرية وبريطانيا العظمي التي وقعت في لندن يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك الاتفاق الذى وقع في نفس اليوم بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية حتى الآن من حصانات وامتيازات فضلاً عن اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

(وإن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ليستتبع بالضرورة، أن تكون له نتائج من بينها انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا العظمي وانتهاء تخويل الأخيرة وضع قوات أيا كانت في منطقة قناة السويس، ولن يكون وجود هذه القوات في مصر من الآن فصاعداً إلا ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية، وبالتالي فلا شك في أن هذا احتلال بالإكراه وغير مشروع لهذه البلاد. كما أن إلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ينهي النظام الإدارى المؤقت الذى أقيم في السودان بمقتضي هاتين الاتفاقيتين.

(وهذا الإلغاء المزدوج لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يعيد للسودان من جديد حالته التي كان عليها قبل الاحتلال البريطاني، والتي أبطلها مجرد الاحتلال نفسه، ويترتب على ذلك أن كل تدخل من جانب الإنجليز في شئون السودان يجب أن يقف فوراً، ولن يبقي سوى الوحدة الطبيعية التي ربطت مصر والسودان من أقدم العهود).

هذا، وقد ترتب على إلغاء المعاهدة من ناحية الحكومة إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية بمقتضي تلك المعاهدة، وهي تشمل الرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد ومواد التموين وما إلي ذلك والرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت تعمل في خدمة القوات البريطانية، وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية الخاصة بهذه القوات.

وامتنعت الجمارك عن بذل التسهيلات الجمركية الأخرى الخاصة بأولوية المرور والتفريغ والشحن إلا بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية المفروضة على جميع السفن الأجنبية، وامتنعت السكك الحديدية عن أداء أى خدمات للقوات البريطانية أو نقل أى مهمات او عتاد لها، وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات التي كان تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية، ومنها مواد التموين،ومنعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إي داخل البلاد، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون في خدمة القوات البريطانية القادمين من الخارج ما لم يكوموا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية في البلاد لسبب الخدمة في القوات العسكرية البريطانية أو لصالحها. وألغت العمل بالتصاريح التي كانت ممنوحة من قبل بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو لأفرادها، ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى نوع من التسهيلات.

هذا من ناحية الحكومة.

أما ناحية الشعب، فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة مركز غاصبين محتلين لمنطقة القنال تجب محاربتهم حتي يجلوا عن البلاد ومن هنا بدأ الكفاح في القنال بعد إلغاء المعاهدة يتخذ طوراً جديداً إيجابياً.

روح الشعب

ظهر الشعب بروح عالية، وتقبل كل بذلك وتضحية في سبيل الكفاح الوطني، ولبي أول دعوة عدم التعاون مع الاحتلال ومقاومته سلبياً وإيجابياً. وظهر العمال الذى كانوا يشتغلون في السكك الحديدية وفي المواني وفي المعسكرات البريطانية بمظهر وطني رائع.

فامتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم.

وأخذت بريطانيا من ناحيتها تستعد لمواجهة هذا الكفاح. فبادرت بإرسال قوات حربية جديدة إلي منطقة القنال، ووصلت إلي ميناء بورسعيد يوم ١٣ أكتوبر ثلاث ناقلات جنود تقل قوات إنجليزية جديدة لتعزيز الحاميات البريطانية المرابطة في منطقة القنال، ونزل من الناقلات نحو ثلاث آلاف من الجنود والضباط البريطانيين.

وما أن علم عمال السكك الحديدية بوصول هؤلاء الجنود وشروعهم في ركوب القطارات التي تنقلهم إلي معسكرات القنال حتى امتنعوا عن معاونتهم. ورفضوا تزويد القطار الذى أعد لهم بالماء والوقود. كما امتنعوا عن إعداده للسير. ورفض سائق القاطرة ومساعده العمل في القطار.

ورفض سائقوا وعمال القطارات الأخرى التي كانت مخصصة لنقل القوات البريطانية العمل في تلك القطارات. وترتب علت ذلك وقف تسييرها. فاضطرت السلطات البريطانية إلي نقل الجنود والضباط وعائلاتهم إلي المعسكرات في سيارات ولوريات الجيش البريطاني.

ورفض عمال القطارات أيضاً نقل مهمات الجيش البريطاني واستخدم البريطانيون سيارتهم ولورياتهم لنقلها ولما لم تستطع السلطات البريطانية توفير السيارات واللوريات الخاصة لنقل الجنود والمهمات. اتجهت بعض ناقلات الجنود والمهمات إلي المواني التي كانت يحتلها الإنجليز على ضفاف القنال.

وامتنع عمال الجيش والتفريغ في ثغور القنال عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية. وفي الأيام القليلة التي أعقبت إلغاء المعاهدة ظل أكثر من سبع عشرة باخرة تهيم في القنال دون أن تستيطع الاستقرار وإنزال ما عليها من جنود وعتاد بعد أن تخلي عمال الشحن المصريون عن هذه المهمة.

وخسر البريطانيون في أسبوع واحد أكثر من مليوني جنيه نتيجة للمقاطعة التي واجههم بها عمال القنال.

انسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية

واضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية عن العمل فيها. وانسحبوا جميعاً منها، وضحوا بمرتابتهم وأجورهم التي هي مورد أرزاقهم وأرزاق عائلاتهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة.

وبلغ عدد العمال المنسحبين ألفاً وستين ألف عامل، كانوا يشتغلون في المعسكرات البريطانية وورشها ومصانعها وإدارتها المختلفة.

وقد لقي هؤلاء العمال البواسل متاعب بالغة في انساحبهم وانقطاع اجورهم، إذ هاجر معظمهم من معسكرات القنال إلي القاهرة والأقاليم، ورحل معهم أسرهم وذوويهم، ونقل الكثيرون منهم ما استطاعوا نقله من أمتعتهم وأثاث مساكنهم، فكانت هجرة شاقة، زادتها التضحيات وروعة وبطولة، وصادفتهم متاعب أخرى في السكني هو وعائلاتهم بالقاهرة أو الأقاليم، إذ لم يكن من السهل إيجاد مساكن صالحة تكفي هذا العدد الضخم من العمال، وخاصة مع عدم الاستعداد من جانب الحكومة لهذه الناحية من التنظيم.

وقد أسكنت الحكومة الكثيرين منهم في المباني الحكومية، وأنزلت أفواجاً أخرى منهم في خيام نصبتها لهم في الساحات الشعبية، واحتمل العمال وعائلاتهم هذه المتاعب بالصبر والرضا.

وقابلت الحكومة هذه الحركة الرائعة المنبعثة من قلوب العمال بالتأييد والتشجيع، فألحقت العمال المنسحبين جميعاً بمصالحها المختلفة، وصرفت لهم ألأجور منذ انقاطاعهم عن العمل، وأعلنت أنه لا يبقي عامل منهم بغير عمل، ومن لم يتيسر للحكومة إيجاد عمل له كانت تصرف له أجره، وقد ارتضي العمال أن تصرف لهم الحكومة أجوراً أقل قيمة مما كانوا ينالونه في عملهم بالمعسكرات البريطانية، مساهمة منهم في الكفاح والتضحية.

وفي الحق أن هذا الإضراب الإجماعي من العمال المصريين وانسحابهم من المعسكرات البريطانية، كان له صدى بعيد الأثر في الداخل والخارج. فقد جاء دليلاً ساطعاً على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين. وكان في الخارج برهاناً عملياً على أن قاعدة القنال لم تعد بالمنعة التي كان يظنها الإنجليز، واستبان أن مركزهم فيها سيصبح محفوفاً بالمخاطر وعديم الجدوى بين شعب معادلهم مستعد للتضحية السلبية والإيجابية في سبيل محاربتهم.

وزاد عدد العمال الذين ألحقتهم الحكومة بمصالحها على عدد عمال معسكرات القنال، فقد الحقت بمصالحها نحو ثمانين ألف عامل، لأن من العمال من لم يكونوا يتشغلون في هذه

المعسكرات، ولكنهم كانوا يشتغلون مع مقاولين أو متعهدين لحساب القوات البريطانية، فصاروا في حالة تعطل، وعاملتهم الحكومة كمعالمتها لعمال المعسكرات.. وحسناً فعلت.

هذا إلي أن كثيرين من المنتمين إلي الوفد وخاصة من النواب والشيوخ قد انتهزوا هذه الفرصة فحشروا أشياعهم في الانتخابات ومحاسبيهم وأتباعهم ضمن عمال القنال المنسحبين، دون أن يكونوا منهم، وانهالت بطاقات التوصية بتشغيلهم، وكانت هذه البطاقات بمثابة أوامر التعيين في الوزارات والمصالح والدواوين، وعين باسم عمال القنال من لا يمتون إليهم بأية صلة، وبذلك ازداد عددهم تضخماً.

وتحملت خزانة الحكومة في عام واحد ستة ملايين لأداء أجور العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية.

ولو أن الحكومة أعدت للأمر عدته قبل إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لدبرت على الأقل الأعمال الإنتاجية ومشروعات العمران التي كان يمكن أن تستخدم فيها هذه الأيدى العاملة النشيطة القوية، فتزيد من ثروة البلاد في النواحي الاقتصادية، لأن كثيرين من هؤلاء العمال كانوا متمرنين على الأعمال الفنية والإنتاجية، وكان ممكناً أن يجدوا عقب انسحابهم من القنال المشروعات المعد لاستخدامهم فيها، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فلا أعمال إنتاجية هيئت لهم، ولا مشروعات عمرانية أعدت لتشغيلهم، بل حشروا في المصالح والدواوين حشراً دون أن يؤدوا عملاً مفيداً، وكان هذا من الأدلة التي قامت على أن الحكومة لم تكن جادة في قولها عن إلغاء المعاهدة (أعددنا لكل شيء عدته).

إضرار المتعهدين والموردين

وأخذ المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون القوات البريطانية بمواد التموين يمتنعون عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل، وينقضون عقودهم مع هذه القوات، ويلغونها برغم ما في ذلك من خسائر مادية احتملوها من جراء هذا الإلغاء، واضطر الإنجليز إلي جانب ما يحتاجون إليه من الخارج، مما كبدهم خسائر فادحة.

وكف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في منطقة القنال أو في القاهرة وغيرها من المدن، وكفوا عن الاتصال بهم أو القيام بأى خدمة، أو تيسير أى حاجة لهم.

معركة الإسماعيلية الأولي

(١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

كان يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ يوماً عصيباً في تاريخ الإسماعيلية ففيقه قامت مظاهرات شعبية ابتهاجاً بالغاء المعاهدة، وهي مظاهرات سلمية كان يمكن أن تنتهي بسلام لولا تحرش الإنجليز بالمتظاهرين.

قابلت القوات البريطانية هذه المظاهرات بالتحرش والاستفزاز، إذ سيرت في شوارع المدنية سيارات مصفحة تقل جنوداً بريطانيين مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، وأطلقوا النار على المتظاهرين، ووقع تصادم بين الجانبين أدى إلي قتل سبعة من المواطنين وإصابة آخرين بلغ عددهم الأربعين، من بينهم بعض رجال البوليس الذين كانوا يؤدون واجبهم محاولين السيطرة على الموقف ودفع عدوان المعتدين.

واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الأمن وحماية أرواح الرعايا البريطانيين، في حين لو ترك الأمر لقوات البوليس لأمكانها المحافظة على الأمن والنظام، وقد درجت القيادة، البريطانية في مثل هذه الظروف على ترك المظاهرات وعدم التحرش بها، ولكنها في ١٦ أكتوبر والأيام التالية دفعت سياراتها المصفحة إلي مهاجمة الأهلين في الشوارع وإطلاق النار عليهم جزافاً، واستباحت لنفسها اقتحام مساكنهم بدعوى تفتيشها، كما أخذت في تفتيش القطارات والسيارات الآتية إلي المدينة أو الخارجة منها.

معركة بورسعيد الأولي

(١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

وفي هذا اليوم تكررت المأساة في مدينة بور سعيد، فإن مظاهرات المواطنين قوبلت في نحول الساعة الخامسة مساء بهجوم من السيارات المصفحة البريطانية وقابل الجمهور هذا العدوان بمهاجمة مخازن البحرية البريطانية المعروفة بالنيفى وأضرموا فيها النار، فازداد الإنجليز إمعاناً في عدوانهم، وبلغ عدد من قتلوا من المواطنين في هذا اليوم خمسة وأصيب كثيرون.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه الواقع: محمد مصطفي الحداد. وإبراهيم عبده خميس وشهيد مجهول. والطالب نبيل منصور. والطالب عبد الحميد أحمد سليمان[١٢].وازدادت الحالة تفاقماً في المدينتين في اليوم التالي (١٧ أكتوبر)

وأحتل الإنجليز مكاتب الجمارك والجوازات والحجر الصحي والحجر الزراعي بالإسماعيلية وبور سعيد، وبعد أن اقتحموا أبوابها بالقوة، واعتقلوا بعض المواظفين وجردوا الحرس من أسلحتهم، ثم استولوا على مرافق مدينة الإسماعيلية كوابور المياه والكبارى، وأستلوا على خط السكك الحديدة وأكشاكها من نفيشة إلي الاسماعيلية، وعطلوا المواصلات بوقف القطارات وتفتيشها، ووضعوا أيديهم عنوة على جميع وسائل العبور إلي البر الشرقي للقنال وأوقفوا سيارة مدنية كانت في طريقها إلي مدينة الإسماعيلية وسرقوا بالإكراه من أحد ركابها مبلغ مائتي جنيه بعد أن هددوه بإطلاق النار عليه.

وفي ٢٣ أكتوبر بينما كان الشهيد عبد الفتاح محمد المطرى يقود سيارة النقل التي كان يملكها في طريقة من بور سعيد إلي القاهرة انطلقت خلفه قافلة من السيارات البريطانية في طريقها إلي الإسماعيلية، واراد من فيها من الإنجليز أن يتخطوا سيارته بطريقة همجية، إذا لم يستعملوا آلة التنبيه لكي يفسح لهم الطريق، بل أطلقوا عليه الرصاص تباعاً فأصبت مه مقتلاً وخر صريعاً شهيداً[١٣]

احتلال كوبرى الفردان

وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ شنت قوة بريطانية هجوماً مفاجئاً على كوبرى الفردان الذى كان في حوزة الجيش المصرى، وكان يحرسه عدد ضئيل من الجنود المصريين، فاستولي الإنجليز على الكوبرى، عنوة بعد أن قتلوا جنديين مصريين [١٤]من الذين كانوا يتولون حراسته، وجرحوا خمسة آخرين وأسروا ضابطاً مصرياً وأربعة وعشرين جندياً.

وقد بادر الإنجليز إلي احتلال هذا الكوبرى لما له من أهمية الاستراتيجية فهو الوسيلة البرية الموصلة بطريق السكة الحديدية بين مصر وسيناء عبر قناة السويس وعن طريقه تمر القاطرات الذاهبة إلي مواقع القوات المصرية في سيناء والعريش وغزة، وقد أرادت القيادة

---

[١٢] -كما وردت أسماؤهم في دفتر وفيات بور سعيد عن سنة ١٩٥١

[١٣] -ورد أسمه في دفتر وفيات بورسعيد وأنه قتل يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

[١٤] -إبراهيم عبد النبي والسيد محمد مناصيرى كما جاء في دفتر وفيات بور سعيد.

البريطانية باحتلاله أن تسيطر علي نقطة الاتصال بين داخل مصر وهذه المواقع، وتعزل القوات المصرية بها، ولم تستعد الحكومة وقتئذ للاحتفاظ بهذا الكوبرى الهام، فلم تزد القوة الضئيلة التي كانت تحرسه، فسهل ذلك على الإنجليز احتلاله.

واحتلوا منطقة (المعدية) التي تقع على بعد ميل من شمال الإسماعيلية، واحتلوا القنطرة ووضعوا ايديهم على وسائل التعدية إلي البر الشرقي للقنال.

obeikandl.com

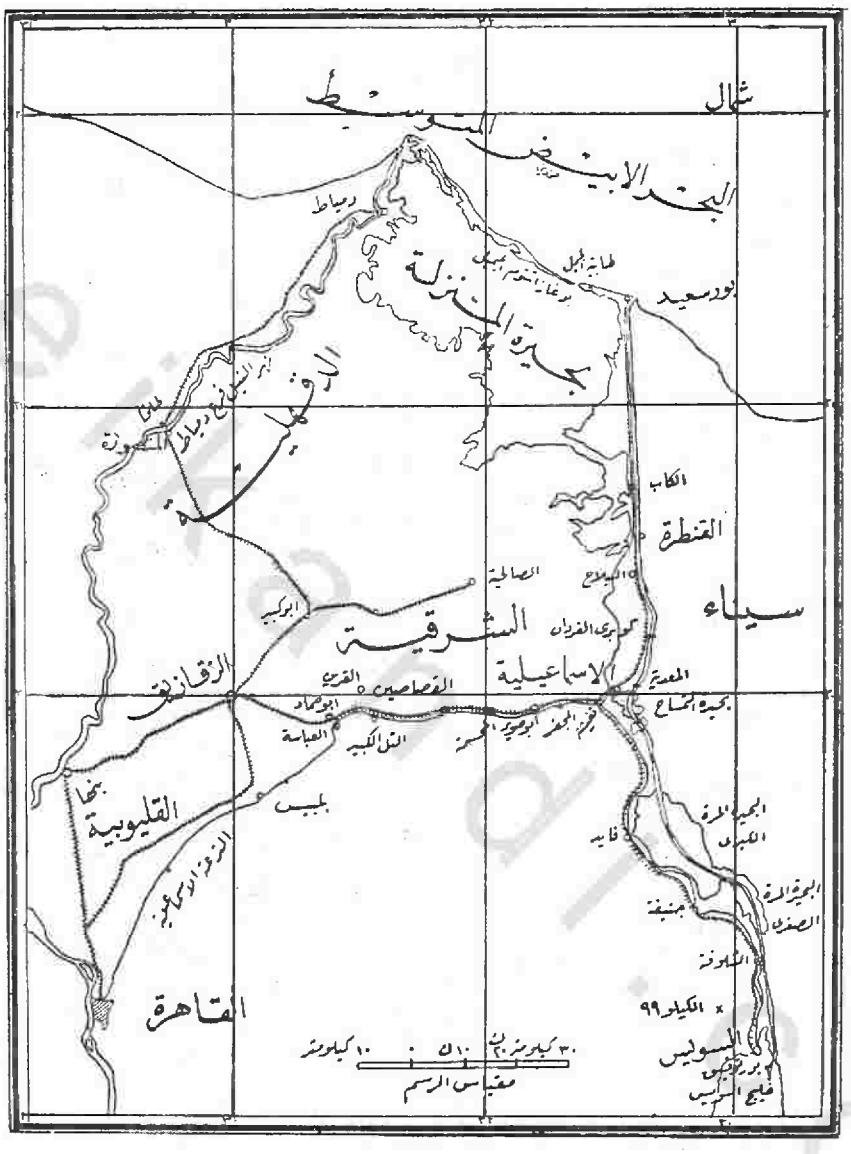

خريطة منطقة قناة السويس وشرق الدلتا

وفيها المواقع التي ورد ذكرها في الفصل الأول

احتلال جمرك السويس

واستولي الإنجليز في السويس على المعدية الكائنة على ضفة القنال المقابلة لصحراء سيناء، واحتلوا جمرك السويس يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١، ونصبوا المدافع الرشاشة على سطوحه تهديداً للمدينة.

عزل منطقة القنال
وإقامة حكم عسكرى بريطاني فيها

كانت خطة الإنجليز التي رسموها لمواجهة الكفاح الشعبي في منطقة القنال أن يستولوا على جميع الأماكن الهامة في المدن والنقط الواقعة فيها، وعزل هذه المنطقة عن القطر المصرى، وإقامة حكم عسكرى بريطاني غشوم في أنحائها، ومقاومة كل حركة فيها بالعسف والتنكيل.

وقد تدفقت الإمدادات على القوات البريطانية في منطقة القنال، وأخذت ناقلات الجنود تفد قادمة من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حاملة الجند والعتاد.

ونفذ الإنجليز خطتهم فاعتبروا منطقة القنال منطقة بريطانية تحكم عسكرياً وتجاهلوا السلطات المصرية.

وبلغ بهم الاستخفاف بالسلطات المصرية أنهم أخذوا يقبضون على بعض الموظفين وبعض ضباط البوليس ويبعدونهم عن المنطقة بدعوى أنهم (غير مرغوب في بقائهم) وأنهم لا يطمئنون إليهم، واعتقدوا كذلك بعض ضباط الجيش المصرى.

واغتصبوا بعض المساكن والأماكن التي اختاروها لإسكان جنودهم وقواتهم المسلحة، واستولوا على منطقة الحجر الصحي بالقرب من الإسماعيلية على طريق مصر – فلسطين، وأقاموا هناك نقطة أخرى للتفتيش في نفس المكان الذى تتخذ فيه الإجراءات الصحية للمسافرين.

وأخذت الدوريات الإنجليزية المسلحة، بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بور سعيد والإسماعيلية والسويس مستفزة شعور المواطنين.

وسيطرت القوات الإنجليزية على المدن والقرى القائمة بمنطقة القنال، واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها. وعمدت إلي اضطهاد سكانها والعدوان عليهم من قتل وسلب ونهب وخطف للأرزاق والمواد الغذائية بالقوة من المحال العامة ومن مخازن الجمارك ومن السيارات والمركبات التي تحمل مواد التموين إلي سكان هذه المنطقة، وأخذت تهدد كثيرين من العمال الذين أزعموا

الانسحاب من المعسكرات البريطانية وغيرهم وتكرههم على البقاء بقوة السلاح إلي ان يجدوا بديلا عنهم.

وأوقفت تقريباً كل المواصلات بين المنطقة القناة وبقية القطر، وفرضت تفتيشاً على جميع المصريين الراغبين في الدخول إليها أو الخروج منها، مهما كانت مكانتهم ووظائفهم، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين وكان هذا التفتيش ينطوى على الإذلال والتحقير، ولم تستثن منه إلا أفراداً قلائل مزودين بتراخيص من القيادة البريطانية أو من القناصل الإنجليزية في مدن هذه المنطقة، وكان التفتيش يحدث ابتداءاً من محطة نفيشة، فكانت القطارات تؤمر بالوقوف. ويتولي تفتيش جميع المسافرين ضباط وجنود إنجليز ذوو غلظة وشراسة، فلم يوقروا كبيراً، ولم يرعوا صغيراً ولم يستثنوا النساء والأطفال، وكان التفتيش يجرى وفي أيدى من يتولونه المسدسات والبنادق يهددون بها من يمتنع عن فتح حقائبه أوتفتيش جيوبه.

ولما اشتد الكفاح ونشطت كتائب الفدائيين، كانت القطارات والسيارات تفتش في ابي حماد والتل الكبير حيث كانت أولي نقط الاحتلال وتفتيش السيارات المسافرة في طريق القاهرة– السويس عند الكيلو ٩٩ وهو المدخل إلي السويس (انظر الخريطة ص٥٥).

واستباحوا تفتيش القرى والعزب والمساكن الواقعة في المنطقة بطريقة استفزازية مهدرة للكرامة الإنسانية.

وشملت إجراءات التفتيش رجال القضاء والنيابة، والعبث بأوراقهم وبملفات القضايا، مما اضطر كثيراً منهم إلي العدول عن الذهاب إلي مراكزهم توفيراً لكرامتهم.

ثم منع الإنجليز تسيير القطارات في منطقة القنال، فشلت حركة النقل والانتقال إليها.

وتعطلت الإجراءات الصحية بسبب العقبات التي لقيها الموظفون الصحيون في أداء واجباتهم، مما عرض صحة المواطنين للخطر.

هذا، إلي أن الإنجليز قد استقدموا عمالاً من مناطق موبوءة ليحلوا في معسكراتهم محل العمال المصريين الذين انسحبوا منها، وبعض هؤلاء العمال الأغراب وفدوا من بلاد مصابة بالحمي الصفراء دون إخطار السلطات الصحية المصرية بقدومهم لفحصهم واتخاذ الإجراءات الوقائية بالنسبة لهم، مما ترتب عليه تعريض البلاد لأشد الأمراض الوبائية فتكاً وهو مرض الحمي الصفراء.

وقد احتجت وزارة الصحة على هذه التصرفات لدى الهيئة الصحية العالمية.

ومنع الإنجليز جنود خفر السواحل وسلاح الحدود من أداء مهمتهم في ارتياد الشواطيء والطرق في منطقة القنال، مما أدى إلى ازدياد نشاط المهربين وتسرب المواد المخدرة من ثغور القنال إلي جميع أنحاء البلاد.

ولم يتورع الإنجليز عن ارتكاب اقسي الأساليب العدوانية في مقاومة حركة الكفاح.

فلم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق احتلال المدن الكبرى في منطقة القنال، وكانت أماكن الاحتلال محددة في مواقع معينة، ولم يكن في نصوص المعاهدة ما يجيز لهم مشاركة حكومة مصر في حفظ الأمن في المدن.

ولكنهم بعد إلغاء المعاهدة استباحوا احتلال المدن الهامة وهي بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وأخذوا يطلقون النار جزافاً على المصريين في شوارعها.

وهاجموا أكشاك السكك الحديدية، وأستولوا على ما فيها من آلات ومهمات وكانوا يهاجمون المسافرين بحجة التفتيش عما لديهم من سلاح.

واستولوا على كل ما أمكنهم الاستيلاء عليه من القطارات والعربات والمهمات المملوكة لمصلحة السك الحديدية وأرهبوا بعض موظفيها بالسلاح لإجبارهم على العمل في خدمة أغراضهم العسكرية.

وعزلوا الجيش المصرى في عزة وسيناء، ومنعوا اتصاله بالجيش غربي القنال، وكانوا يتربصون ببعض فصائل الجيش المصرى المنعزلة ولأفراده فيطلقون عليهم النار.

ونهبوا ما استطاعوا نهبه من مواد التموين التي كانت ترد لسكان مدن القنال.

واستهانوا بالإجراءات الجمركية فأدخلوا ثغور القنال بضائع ومهمات عسكرية ومدنية عنوة من الجمارك دون دفع الرسوم المستحقة ودون أن يتبعوا الاشتراطات الجمركية المقررة عليها، وقد بلغت الرسوم المستحقة لجمرك بور سعيد وحدة في الفترة من ١٦ أكتوبر إلي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ ١.٤٢٤.١٠٥ جنيه لم يدفعوا شيئاً منها.

وبلغ عدد الاحتجاجات الرسمية التي قدمتها السلطات الجمركية المصرية على ما ارتكبه الإنجليز من مخالفات جمركية من شحن وتفريغ وعدم سداد الرسوم المستحقة نيفاً وألف احتجاج.

وأخذوا يتسللون إلي داخل مديرية الشرقية، فقد كان لهم معسكر من قبل في (التل الكبير) طبقاً لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦، فأنشأوا نقطاً حربية أخرى بجانب أبي حماد، وأحاطوا ببلدتي القرين والعباسية وغيرها، وبات كثير من قرى مديرية الشرقية عرضة لحملاتهم التفتيشية والانتقامية.

التهديد بقطع البترول

وتمادى الإنجليز في العسف والتنكيل فهددوا بمنع وصول مواد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس إلي بقية المدن والأقاليم، وما يستتبع ذلك من حرمان المدن والقرى أسباب القوة المحركة في الزراعة والصناعة وأعمال الصحة والصيانة، وتعريض البلاد للكوارث، وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكي_ المستر جفرسن كافرى – لدى هذه السلطات حتي حلمها على العدول عن هذه الوسيلة الوحشية.

كتائب الفدائيين

تطوع كثير من الشبان في كفاح الإنجليز في القنال، والفوا من بينهم كتائب سميت كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير، تكونت في القاهرة وفي المدن والقرى الواقعة في منطقة القنال أو القريبة منها.

كان لهذه الكتائب عمل إيجابي جليل في تنظيم حركة الكفاح وبث روح المقاومة في نفوس المواطنين.

وذعر الإنجليز من جهاد هذه الكتائب وأخذوا يبحثون عن أماكن تدريبها وتسليحها ومواضع الأسلحة، وقاموا بحملات تفتيشية في منازل المدن والقرى الواقعة في منطقة القنال للبحث عن هذه الأسلحة.

كانت هذه الكتائب تدرب في القاهرة على حرب العصابات.

وأنشئت أيضاً مراكز أخرى للتدريب في بعض عواصم المديريات كالزقازيق ودمنهور، وفي بعض القرى الواقعة على مقربة من منطقة القنال.

ومن خير الكتائب التي كان لها قسط موفور في الكفاح كتيبة البطل الشهيد (أحمد عبد العزيز) وكتيبة (خالد بن الوليد) وكتيبة (محمد فريد).

وتطوع بعض القواد والضباط القدماء وبعض الضباط العاملين لتدريب هذه الكتائب، وفي مقدمتهم الفريق عزيز المصرى، واللواء صالح حرب.

وتولي الفريق عزيز المصرى تدريب هذه الكتائب في القاهرة تدريباً عسكرياً قبل سفرها إلي القنال، وتمرين أفرادها على حرب العصابات وعلى مهاجمة الإنجليز في مخافرهم ومعكسراتهم.

وأخذ المواطنون في القاهرة والأقاليم يتبرعون للكتائب بالأموال لتزويدها بالأسحلة وإمداها بنفقات مهمتها.

على أن الحكومة قد أنكرت على عزيز المصرى وعلى القواد الضباط عامة الحق في تدريب الكائب، وقالت إن هذا من اختصاصها وحدها، وأصدرت في أواخر نوفمبر سنة ١٩٥١ بياناً من رياسة مجلس الوزراء قالت فيه إن مجلس الوزراء قرر بجلسة ٢٥ نوفمبر أن تتولي الحكومة تدريب الكتائب وفقاً للنظام الذى تضعه هي، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض، ومن شاء أن تبرع لهذا المشروع فعليه أن يبعث بتبرعه إلى رياسة مجلس الوزاراء.

واستندت الحكومة في قرارها إلي أن بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق والهاربين من المراقبة قد انتهزوا فرصة إقدام الشباب على تأليف كتائب الفدائيين، فاندسوا في صفوفهم، وارتكبوا كثيراً من حوادث الاعتداء على النفس والمال ضد المواطنين، مستغلين اسم الكتائب ومعللين حملهم للأسلحة النارية بدون ترخيص بأنه من أفراد الكتائب، وفرات الحكومة حرصاً على سمعة البلاد ومنعاً لروح الفوضي من الانتشار باسم الكتائب أن تضع حداً لهذا الاستغلال وتتولي الإشراف على تنظيم الكتائب وتندريبها.

وفي الحق أن هذا الاستغلال الذى أشارت إليه الحكومة في بيانها قد أيدته حوادث وقعت فعلاً وترامت إلينا أنباؤها في حينها، وتحققنا منها مع بالغ الأسف.

وهكذا يبدو أن روح الشر والإجرام كثيراً ما تختلط في أخطر الظروف بالروح الوطنية الصادقة فتعطلها وتصمها بما هي منه براء.

كما ترامي إلينا أن أموالاً كثيرة جمعت بطريق التبرع للكتائب ولكن جانباً كبيراً منها لم يصل إلي الفدائيين! وكانت فرصة لبعض المستغلين.

وقد اشترك شباب الجامعات في تأليف الكتائب ونظموا صفوفهم فيها بإشراف بعض الضباط وبعض الأساتذة، وأقبلوا على تنظيم كتائبهم بحماسة وتضحية تدعوان إلي الإعجاب، وأخذوا ينشئون الخيام والمعسكرات في حرم الجامعات للتدريبات العسكرية وكل ما يتصل بحرب العصابات، وكانوا إذا أنما التدريب يسافرون جماعات أو فرادى إلي منطقة القنال ليساهموا في الجهاد.

واعتمدت الحكومة مبلغ مائه ألف جنيه لتدريب الفدائيين تدريباً عسكرياً، على أنها لم تكن جادة في قولها إنها ستتولي هذا التدريب، فإنها لم تعمل عملاً جدياً في هذا السبيل، واكتفت

بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب، وكل ما عملته هذه اللجنة أن أخذت تطوف بعدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب.

ولم تقدم الحكومة للفدائيين معاونة جدية، فلا هي زودتهم بالأسحلة والذخائر، إلا النزر اليسير منها، ولا هي نظمت قيادتهم، ولا رسمت لهم خططاً منسقة، بل تركتهم وشأنهم، وترتب علي ذلك تسرب الارتجال إلي حركاتهم.

ورغم هذه الملابسات فقد كان للفدائيين عمل إيجابي واسع المدى بعيد الأثر في قتال الإنجليز، فعلي أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين، وقتل عدد كبير منهم، ونسف بعض المنشآت في المعسكرات البريطانية ومستودعات البنزين والخطوط الحديدية فيها، ونسف بعض القاطرات والسيارات، وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية، ومهاجمة قوافل البريطانيين وإطلاق النار عليهم في طريقهم إلي معسكراتهم، وفي تحركاتهم الحربية.

معركة الإسماعيلية الثانية

(١٧، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١)

وقعت حوادث دموية في مدينة الإسماعيلية يومي السبت ١٧ نوفمبر والأحد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١، كان الجان بالبريطاني هو الباديء فيها بالعدوان.

بدأت هذه الحوادث بإطلاق الجنود البريطانيين النار يوم ١٧ نوفمبر على رجال البوليس من (بلوكات النظام)[١٥] وهم في ثكنتهم، فأصيب أثنان منهم بادي ذيء بدء بجروح بالغة، فاضطر زملاؤهما إلي رد العدوان بإطلاق النار مما لديهم من الأسلحة، دفاعاً عن أنفسهم. ولما رأى الجنود البريطانيون ثبات رجال البوليس، وصمودهم للعدوان، استدعوا نجدات كبيرة وأحاطوا بالثكنة التي كان يرابط فيها رجال البوليس، وامطروا من بداخلها وابلا من الرصاص، وفي الوقت نفسه أخذت القوات البريطانية تطلق النيران في مختلف أنحاء المدينة دون تمييز بين رجال البوليس والمدنيين.

---

[١٥] – جنود بلوكات النظام هم الذين يفرزون من أفار القرعة في التجنيد ويلحقون بالبوليس كقوات احتياطية للطواريء ويوزعون على العاصمة والأقاليم، والذين يتخصصون للأقاليم يسمون بلوكات النظام الأقاليم، وقد أرسلت الحكومة نحو ألف من هؤلاء الجنود إلي مدن القنال ليعانوا جنود البوليس على حفظ الأمن فيها.

واشترك في العدوان بعض الدبابات والمصفحات البريطانية، وحلقت بعض الطائرات الإنجليزية على ارتفاع قليل فوق ميدان المعركة لتلقي الرعب في النفوس، واشترك في المعركة بعض المدنيين البريطانيين، فكانوا يطلقون النار على نوافذ مساكنهم.

وسقط من الجانبين قتلي وجرحي.

وفي اليوم التالي (ألأحد ١٨ نوفمبر) أراد البريطانيون أن ينتقموا من رجال البوليس والمدنيين لصمودهم في رد العدوان السابق، فخرجوا إلي الشواراع يستفزون المدنين ورجال البوليس، فأخذوا هؤلاء يستعدون لملاقاتهم، وحصنوا ثكنتهم بأكياس الرمل والأسلاك الشائكة وحوالي الظهر أخذت قوة بريطانية تطل الرصاص على الثكنة وتحاول اقتحامها فقاومها رجال البوليس بإطلاق النار عليهم.

وسقط من الجانبين في هذا اليوم أيضاً قتلي وجرحي.

أسفرت هذه الحوادث الدامية عن عدد كبير من القتلي والجرحي من الجانبين.

فبلغ عدد القتلي من المصريين ثلاث عشر، منهم ثمانية من رجال البوليس وخمسة من المدنيين و ١٨ جريحاً من رجال البوليس و١٥ جريحاً من المدنين.

وبلغ عدد قتلي البريطانيين ثمانية، منهم خمسة من الضباط وجاويش وجنديان ولم يعرف عدد الجرحي منهم على وجه التحقيق.

واحتل البريطانيون مبني الإسعاف القريب من ثكنة بلوكات النظام ليسطيروا عليها، مما افضي إلي طرد رجال الإسعاف ومنعهم من القيام بواجبهم نحو الجرحي، وبذلك ظل كثير من الجرحي في الشوارع دون إسعاف، وهذا من أبلغ ما وصل إليه العسف والتنكيل.

وقد أظهر سكان مدينة الإسماعيلية بسالة في رد العدوان، كما استبسل جنود البوليس في صده، وأسهم هؤلاء وأولئك في التضحية والفداء.

وشيعت جنازة القتلي من المصريين في احتفال مهيب سار فيه سكان المدنية جميعاً.

وقرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء رجال البوليس الذين قتلوا في معارك ١٧، ١٨ نوفمبر بالإسماعيلية. وعلى الجرحي منهم، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان في جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعي.

وصرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحي من المدنيين.

اتفاق أرسكين – غزالي

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١)

على أثر معركة الإسماعيلية الثانية استبانت فظاعة العدوان من الجانب البريطاني.

فطلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القنال من محافظة القنال (عبد الهادى غزالي) أن يقابله في الفردان للتحدث إليه في وضع حد لهذه الحوادث، فقابله المحافظ في الموعد المحدد، وطلب إليه أرسكين عدة مطالب كشرط لتهدئة الحالة وهي:

١- سحب قوت البوليس المصرى من الحي الإفرنجي بمدينة الإسماعيلية إلي أن يتم نقل العائلات الإنجليزية من المنطقة.

٢- سحب جنود بلوكات النظام من حراسة المرافق العامة وإناطة هذه المهمة بجنود الصف الأول من البوليس.

٣- عدم ظهور الضباط والجنود المصريين بأسلحتهم في حي الإفرنج إلي أن يتم ترحيل العائلات الإنجليزية، على أن تجلو القوات البريطانية عن المدينة بعد ترحيل هذه العائلات.

وهدد أرسكين المحافظة بأنه في حالة عدم قبول هذه المطالب وتنفيذها فإن الإنجليز سيأخذون على عاتقهم مسئولية الأمن وسيعمدون إلي الجلاء البوليس المصرى من المنطقة كلها.

وقبل الجانب المصرى هذه المطالب. وتم في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ اتفاق بهذا المعني عرف باتفاق أرسكين – غزالي.

وقبل الموعد الذى حدده الجانب البريطاني تم نقل قوات بلوكات النظام من حي الإفرنجي حيث توجد ثكنتهم إلي مدرسة البنات الإبتدائية في حي العرب. وفي أثناء مقابلة محافظ القنال للجنرال أرسكين أبلغه احتجاج الحكومة المصرية على اعتداء الإنجليز على الأهلين والبوليس، ووصف هذا العدوان بأنه إرهاب مدبر وأنه وصمة في جبين العسكرية والإنسانية.

وكان معني اتفاق أرسكين- غزالي أن يوكل البوليس المصرى المحافظة على الأمن في الإسماعيلية بعد رحيل العائلات الإنجليزية، وتحريم المدينة على الجنود البريطانيين، أو بعابرة أخرى هو رجوع إلي أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي لم تكن تخول للبريطانيين احتلال مدن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس على أن الإنجليز قد نقضوا هذا العهد كما سيجيء بيانه.

جلاء العائلات البريطانية

وأخذت أفواج العائلات البريطانية تجلو عن الإسماعيلية وعن مدن القنال عائدة إلي بريطانيا، وكان هذا الجلاء نذيراً بعدم اطمئنان الإنجليز على حياة عائلاتهم في هذه المنطقة بعد ما رأوه من استبسال المصريين في معركة الإسماعيلية الثانية.

وقد بلغ عدد العائلات التي جلت عن الإسماعيلية وغيرها في أعقاب معركة ١٧، ١٨ نوفمبر زهاء ألف أسرة.

معركة السويس الأولي

(٣ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وقعت في السويس يوم الأثنين ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ معركة دامية كان الإنجليز هم الباغين فيها، وذلك أنه قبيل ظهر هذا اليوم كانت إحدى سيارات النقل التابعة للبوليس تقل قوة من جنود بلوكات النظام وتسير عند مدخل المدنية آتية من الطريق الصحراوى فتعطلت السيارة بالقرب من ورشة السكك الحديدية في منطقة الأربعين، فترجلت القوة وأخذت في إصلاح عطب سيارة النقل اللورى.

وفي هذه اللحظة أخذ الجنود الإنجليز الموجودون بالمعسكر البريطاني في إطلاق النار على أفراد هذه القوة، دون تحذير أو إنذار، وقد انهال الرصاص سراعاً وبتاعاً علي رجال البوليس فقابلوا العدوان بإطلاق النار علي المعتدين.

وفي الوقت نفسه خرجت قافلة من السيارات الإنجليزية المسلحة بلغت عدتها سبعين سيارة، تقل جنوداً مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، واتجهت إلي المدينة، وأخذت تطلق النار على الأهلين جزافاً، وقد صدتها سيارات البوليس المصرى قدر ما استطاعت، وأجاب رجال البوليس والأهلون على الضرب بضرب مثله، واستمرت المعركة عدة ساعات.

وفي المساء هدأت الحالة نوعاً، وانسحبت السيارات البريطانية المسلحة إلي جوار معسكرها، وبقيت قوات بريطانية تحاصر ورشة السكك الحديدية القريبة من المعسكر، حوصر فيها الموظفون والعمال.

وقد أبدى رجال البوليس والمدنيون في هذه المعركة من البطولة والشجاعة في الكفاح ما يعد مفخرة للروح المصرية العالية، فقد كانوا يحاربون قوات تفوقهم عدداً وعدداً.

وكان للفدائيين عمل يذكر بالثناء في هذه المعركة، فقد ألفوا من بينهم فرقة مجهزة بالبنادق والمدافع السريعة الطلقات، وتحصن أفراد هذه الفرقة في مواقع خفية مواجهة للمعسكرات البريطانية التي كانت تأتي منها النجدات إلي الجنود البريطانيين في أثناء شبوب المعركة، وأصلوا هذه النجدات ناراً حامية من الأماكن التي كانوا ممتنعين فيها.

واستشهد في هذه المعركة ٢٨ (ثمانية وعشرون) من المصريين، منهم ٧ من رجال البوليس، وبلغ عدد الجرحي سبعين جريحاً، منهم ١٢ من رجال البوليس، وكان من بين القتلي والجرحي المدنيين طفل، وأربع من النساء.

وبلغ عدد قتلي البريطانيين ٢٢ (اثنين وعشرين) وأصيب منهم أربعون بجراح مختلفة.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه المعركة: محمود عبد اللطيف عامل بتليفونات السويس، فريد يسرى كونستابل المرور بالسويس، فتحي بدوى أحمد من جنود بلوكات النظام، سعد خليل أبو النجا جندى من قوة بوليس قسم الأربعين، إمام السيد الوكيل أو نباشي بقوة القسم المخصوص بالسويس وقد سقط شهيداً وهو يتحدث بالتليفون إلي المحافظ عن سير المعركة، لطفي عبد الرحمن، عبد المجيد حسين محمد، على أبو العنينن محمد محمد البحيرى، إبراهيم عبد العاطي، محمد عباس، عبدالله عباس، محمد إبراهيم، بهاء الدين على، العربي محمد سيد، نظير نجيب خير، محمد طه، محمد أحمد حسن، حلمي درويش الدكتورى، إبراهيم محمد عبدالله، عبده عبد الحميد البحيرى، محمد متولي، من جنود بلوكات النظام، مدين الطوخي من جنود حراسة السكك الحديدية، حنفي زهران ملاحظ ورشة السكك الحديدية، السيدة شمعة عبد الله حسين، السيدة خديجة زكي أحمد، سعد عثمان، محمد سليمان، إبراهيم سعبد الرحيم السيد، عبد الفتاح البلادى، السيد بكرى الجلف.

ومن هؤلاء من توفوا متأثرين بجراحهم في الأيام التالية للمعركة.

تجدد القتال في السويس

(٤ ديسمبر سنة ١٩٥١)

تجدد القتال في السويس يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١.

ففيما كانت المدينة يخيم عليها السكون الرهيب حداداً على شهداء اليوم السابق- ٣ ديسمبر- وقع عدوان جديد يوم ٤ ديسمبر من القوات البريطانية، وفي الوقت الذى كان أهل المدينة يستعدون لتشييع جنازات الشهداء، وبدأ العدوان حين كان الأهلون يشيعون جثمان الشهيد حنفي زهران ملاحظ ورشة السكة الحديدية إلي الإسماعيلية تمهيداً لنقله إلي مسقط رأسه في الزقازيق، ولما بلغت الجنازة (كوبرى الهويس) تصدت لها قوة بريطانية مؤلفة من ثلاث دبابات وأربع مصفحات وبضع سيارات مسلحة، وأخذت هذه القوة تطلق النار جزافاً علي المشيعين والأهلين ورجال البوليس، وعلى المنازل القريبة من ذلك المكان.

وأمام هذا العدوان الأثيم عمد الأهلون ورجال البوليس إلي الدفاع عن أنفسهم فنشب قتال بين الفريقين استمر نحو ساعة، وكان الموقف غير متكافيء إذ بينما كان الإنجليز يستخدمون نوعاً من الرصاص كبير الحجم ويرمون به الأهلون بقنابل المدافع التي كان ديوها يتجاوب في أنحاء المدينة ويهزها هزاً عنيفا. كان الأهلون لا يستخدمون سوى البنادق العادية التي وصلت إليها إيديهم.

أسفرت هذه المعركة عن عدد كبير من القتلي والجرحي من الجانبين، فقد قتل من المصريين ١٥ شهيداً منهم سيدة، واثنان من رجال البوليس، وبلغ عدد الجرحي ٢٩، منهم ٦ من رجال البوليس وطفل.

وبلغ عدد القتلي من الإنجليز ٢٤ قتيلاً بين ضابط وجنود و ٦٧ جريحاً وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه الواقعة: أحمد السيد محمد وهبي جندى من قوة السواحل. عبدالله عبد المنعم جندى من بلوكات النظان. عبد الحميد عبد الرازق. عبد الله صالح بيومي جندى من قوة الحدود. محمد إبراهيم المنشاوى. يوسف حسن أحمد الشربيني تاجر. أحمد عطية تاجر. حسين عزازى تاجر. أحمد حسن يونس. إبراهيم شمس الدين. الحاج أحمد أيو ستين، أحمد جاد الحق، منقريوس حنا. محمد محمد حسين. حسن عبدالله على. عبده جميعي. السيدة فريدة وهبه.

وبالرغم من مجزرة هذا اليوم شيعت المدينة جنازة معركة ٣ ديسمبر في احتفال مهيب، خيم عليه الحزن العميق.

تشيع جنازة الشهداء

(٥ ديسمبر)

وفي ٥ ديسمبر شيعت مدينة السويس جنازة الشهداء الذين سقطوا في معركة اليوم السابق – ٤ ديسمبر– وكانت نعوش ضحايا خمسة عشر شهيداً تخرج من المستشفي واحداً في إثر ألآخر، وهي مغطاة بالعلم المصرى، وفي طليعة هذه النعوش نعش صغير يضم جثمان حسن عبدالله على الطالب بمدرسة النهضة الابتدائية وهو شاب لم يتجاوز العاشرة من عمره، وقد سقط شهيداً وهو في طريقه إلي مدرسته، واشتركت جميع طبقات الشعب في تشييع أولئك الشهداء. فكان مشهداً رهيباً أعاد إلي الأذهان تشييع جنازات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩.

ضرب محافظة الإسماعيلية بالمدافع

(١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١)

في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ هاجمت سيارة بريطانية مصفحة دار محافظة الإسماعيلية، وأطلقت عليها نيران البنادق ومدافع الهاون، فتهدم جزء من سور الدار، واصيب حائط مكتب مأمور القسم.

وقد رد جنود البوليس على هذا الضرب بضرب مثله من البنادق. وأسفرت هذه الاشتباك عن قتل جنديين من الجانب المصرى وأربعة من الجانب البريطاني.

وكان هذا الهجوم الغادر نقضاً للعهد الذى أخذه الإنجليز على أنفسهم في اتفاق أرسكين– غزالي بتحريم مدن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس على الجنود البريطانيين.

منع المظاهرات وإغلاق المدارس

هاجت الخواطر بسبب استمرار عدوان الإنجليز على المواطنين في منطقة قناة السويس وازدياد عدد الضحايا. فقد بلغ عدد الشهداء منهم منذ معركة الإسماعيلية الأولي في ١٦ أكتوبر إلي معركة السويس الأخيرة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ – ١١٧ (مائة وسبعة عشر) قتيلاً، وعدد الجرحي ٤٣٨ (أربعماءة وثمانية وثلاثين) جريحاً.

فأخذت المظاهرات تطوف في شوارع القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الكبرى منذ ٥ ديسمبر، وتجددت في اليوم التالي، منادية بسقوط الاستعمار الغاشم وتخللها نداءات عدائية لوزارة الوفد، ناسبة إليها التهاون في حماية الأهلين من عدوان الإنجليز وحطم المتظاهرون كعادتهم

مصابيح النور في بعض الشوارع، كما اقتلعوا بعض الأشجار فيها، وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال.

وقد أثارت هذه النداءات أعصاب الوزارة، فقررت منع المظاهرات في ارجاء البلاد كافة، ابتداء من ٦ ديسمبر، وتعطيل الدراسة في جميع معاهد التعليم في القاهرة والإسكندرية والجيزة.

وقد أحسنت الوزارة صنعاً في منع المظاهرات، وإغلاق المدارس مؤقتاً لأن هذه المظاهرات ما كانت تؤدى إلي تعزيز موقف مصر في نصالها، بل كانت ستؤدى حتماً إلي تصدع الجبهة الداخلية وإضعافها في تلك الساعات العصيبة. وإشاعة المصادمات بين طلبة المدارس ورجال البوليس، ووقوف كل فريق للأخر بالمرصاد. في الوقت الذى يجب على الجميع مواجهة الاستعمار صفاً واحداً.

وليت حكومة الوفد قد استمرت في منع المظاهرات حتي يناير سنة ١٩٥٢. ولو أنها فعلت ذلك لما قامت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ المظاهرات الصاخبة التي كان قيامها نذيراً بذلك الحادث المشئوم– حادث حريق القاهرة٠ الذى سنتكلم عنه في الفصل الثاني من الكتاب.

موقعة كفر أحمد عبده

(٨ ديسمبر سنة ١٩٥١)

لم تكن موقعة، بل كانت جريمة وحشية وقعت من الإنجليز على حي بمدينة السويس يسمي كفر أحمد عبده. وانتهت بتدميره وإبادته من الوجود.

يقع هذا الكفر بين وابور تكرير المياه الذى كان خاصاً بالقوات البريطانية وبين معسكرات القوات الواقعة شمال المدينة.

وقد أرادت القيادة البريطانية أن تشق طريقاً يصل هذه المعسكرات مباشرة بوابور المياه دون أن تتوسطه مساكن الأهلين، فاعتزمت هدم هذا الكفر. لأنه يقع في الطريق الذى أرادت شقة، وهذا الكفر يتألف من ١٥٦ منزلاً يسكنها نحو ألفي نسمة.

ففي ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية في القنال من محافظ السويس (إبراهيم زكي الخولي) إخلاء منازل الكفر. لاعتزام القيادة البريطانية هدمها في صباح يوم ٧ ديسمبر، بدعوة أن الكفر. يقع بجوار وابور المياه الذى يزود المعسكرات البريطانية بالماء، ولأنها تنوى أن تمد طريقاً وتقيم جسراً يصلان بين المعسكرات البريطانية وهذا الوابور.

اتصل المحافظ بوزارة الداخلية، فرفضت طلب القيادة، وأمرت قوت البوليس بالسويس بحماية مساكن الكفر، والحيلولة دون هدمها، ودفع كل اعتداء يقع على ساكنيها من القوات البريطانية.

وابلغ محافظ السويس هذا القرار إلي ممثل القيادة البريطانية بعد ظهر يوم ٦ ديسمبر، وقررت القيادة إرجاء الهدم ٢٤ ساعة حتي تتاح الفرصة لاجتماع بعقده الجانبان.

عقد هذا الاجتماع بالسويس ظهر يوم الجمعة ٧ ديسمبر، واصر الجانب المصرى على الرفض، وأعلنت القيادة البريطانية تصميمها على تنفيذ ما اعتزمت، وأعلنت وأنذرت أنها ستبدأ أعمال الهدم باحتلال الحي في الساعة السادسة من صباح يوم ٨ ديسمبر بقوات كبيرة من المشاة تؤيدها المدفعية والدبابات، وأنها ستباشر الهدم في هذا اليوم، وطلبت إخلاء منازل الفكر من سكانها تمهيداً لهدمها في اليوم التالي (٨ ديسمبر)

ونظراً لخطورة هذا الإنذار أبلغه المحافظ إلي وزارة الداخلية ليتلقي تعليماتها.

فاجتمع مجلس الوزاء خصيصاً على عجل بدار مصطفي النحاس بعد ظهر يوم الجمعة، وقرر رفض طلب القيادة البريطانية، وعهد إلي المحافظ باتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأهلين. ومقاومته تنفيذ الإنذار بالقوة إذا لزم الأمر.

وكان الظن أن تعدل القيادة البريطانية عن تنفيذ إنذارها. تفادياً من ملحمة بشرية قد تقع إذا أصرت على موقفها، وتدخل السفير البريطاني السير رالف ستيفسن في الأمر. واتصل تليفونياً يوم ٧ ديسمبر بالجنرال أرسكين في (فايد) وطلب إليه إرجاء تنفيذ الإنذار ريثما يمكن الوصلو غلي حل أقل خطورة مما طلب، ولكن أرسكين أصر على إنذاره متعللاً بأن الضروارات العسكرية تقضي بتنفيذه في الموعد الذى حدده.

واسرعت السلطات البريطانية فحشدت قوات ضخمة من ستة آلاف مقاتل. تعززهم نحو ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة من مختلف الأنواع والأحجام، وحوالي ٥٠ سيارة من سيارات الإشارة وعدد من الطائرات الحربية، كل ذلك لاكتساح حي كفر أحمد عبده في الموعد المحدد، وهو صبيحة يوم السبت ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١.

وحاصرت القوات البريطانية مدينة السويس ليلاً.

ووقف بعض البوراج الإنجليزية في الميناء مصوبة مدافعها نحو المدينة، مستعدة لضربها بالقنابل عند أول إشارة تصدر إليها.

وقد أدرك محافظ المدينة وذوو الرأى فيها ما يجرى تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك الدماء دون جدوى، فاجتمعوا مساء ٧ ديسمبر غير مرة، ورأوا اجتناب مقاومة الإنجليز في عدوانهم الغاشم ليتفادوا تدمير مدينة السويس تدميراً كاملاً إذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية.

وتحدث نائب المدينة الوفدى إلي فؤاد سراج الدين وزير الداخلية تلفونياً في مساء ٧ ديسمبر. واطلعه على أنباء الموقف. وأوضح له خطورة الحال، ولكن وزير الداخلية أصر على قرار الوزارة، وأمر المحافظ بالهجوم باحتلال سطوح بعض المنازل والعمارات في المدينة لتقضي علي كل حركة مقاومة.

وانتهي أعيان المدينة وذوو الرأى فيها إلي عدم تنفيذ أوامر وزير الداخلية. وقرروا عدم التعرض للقوات البريطانية فيما اعتزمت من عدوان أثيم.

واضطر سكان الحي وهم يؤلفون نحو ثلثمائة أسرة إلي إخلاء منازلهم ليلا.

والهجرة منها. حتي لا تبيدهم نيران المدافع والدبابات في اليوم التالي، واخذوا يرحلون عن ديارهم ومساكنهم حاملين ما استطاعوا حمله من متاعهم وأثاثهم، وتركوا معظمه بعد أن أعجلهم عنه ما كانوا فيه من فزع واضطراب، فكان هذا المنظر يثير الحزن والأسي.

وقد آوتهم المحافظة قدر ما استطاعت. وأخلت لهم دار إحدى المدارس (مدرسة البنات) ولما لم تف بإيوائهم اسكنتهم أكشاك الاستحمام القائمة بشواطي السويس.

وفي الساعة العاشرة مساء تقدمت القوات الإنجليزية بدباباتها وسياراتها المصفحة ومدافعها الثقيلة. وحاصرت الكفر تمهيداً لنسفه.

وقبيل فجر يوم السبت ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ قطعت السلطات البريطانية المواصلات التليفونية والتلغرافية بين السويس وماعداها من المدن والجهات، كما قطعت كل طرق المواصلات الأخرى وعزلت المدينة عزلاً تاماً.

وصار الاتصال بين مصر والسويس عن طريق اللاسلكي.

وفي الصباح الباكر من هذا اليوم المشئوم زحف ستة آلاف جندى على الهدف الذى حدده، وقاموا بحصار منطقة واسعة حول كفر أحمد عبده، وأطبقوا عليها بدباباتهم ومدافعهم، واحتلت قوة منهم سطوح جميع المنازل المحيطة بالمنطقة المذكورة، ونصبوا مدافع الميدان البعيدة المدى بأول شارع فاروق، وصوبوها نحو المدينة، وعززت هذه القوات بأربعة آلاف جندى

آخرين، كما عسكر جنود المظلات فوق سطوح العمارات، وأخذت طائراتهم الحربية تحلق فوق المنطقة المحاصرة على ارتفاع قليل.

أرسل محافظ المدينة نبأ هذا الزحف بطريق اللاسلكي إلي وزارة الداخلية، وأشار إلي خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصد الإنجليز لبعد مرمي قنابل المدافع البريطانية وعدم إمكان وصول نيران بنادق البوليس إلي مكان الحشود البريطانية.

فأجاب وزير الداخلية على هذه البرقية بأن على رجال البوليس أن ينفذوا قرار الوزارءا بمقابلة القوة بالقوة.

فرد المحافظ على هذه البرقية ببرقية لاسلكية أخرى بأنه يتعذر على قوات رجال البوليس (وعددهم لا يزيد على أربعمائه جندى) الوصول إلي المكان الذى تهدم من المنازل، لاحتشاد قوات بريطانيا مسلحة تربو على عشرة آلاف جندى، وعدد كبير من الدبابات ومدافع الميدان تسد الطريق إلي هذا المكان، وأن نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها قابلوه وطلبوا منه بإلحاح منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطاني، حقناً للدماء، وحفظاً لأرواح الأهلين.

فرد وزير الداخلين على هذه البرقية ببرقية إلي المحافظ بتنفيذ التعليمات السابق صدروها إليه بالمقاومة إلي النهاية، مع أخذ الاحتياط اللازم لعدم إصابة الأهالي بأى أضرار.

واتصل وزير قوات البوليس بالمدينة(اللواء مصطفي المتولي) ونائبها بالوزير، وأفهماه أن وضع قوت الطرفين بالنسبة لبعضهما لا يسمح بأى اشتباك بينهما دون تعريض الأهالي للخطر المحقق، فأمر الوزير قائد البوليس باتخاذ كل الإجراءات اللازمة التي تكفل الجمع بين تنفيذ أوامر الحكومة بالمقاومة وبين صيانة أرواح الأهلين.

ولقد لجأ المحافظ وقائد البوليس وأعيان المدينة إلي سلوك الخطة التي لا معدى عن ابتاعها، وهي الحيلولة دون اشتباك رجال البوليس والأهلين بالقوة الزاحفة وعدم التعرض لها.

وزحفت قوات الهدم والتدمير على الحي الحزين، وهاجمت منازله البالغ عددها ١٥٦ منزلاً. ونسفتها بالقنابل تحت حماية دباباتها ومدافعها وطائراتها، ودكتها دكاً، ونسفتها بالألغام،والمباني التي استعصت على الهدم كان جنود المظلات يشعلون النار فيها ليسهلوا مهمة هدمها وتدميرها.

وزال حي كفر أحمد عبده من الوجود بهذه الوسيلة الهمجية. وصار بعد نسفه أطلالا من الخرائب تشبه أطلال بعض مدن ألمانيا التي دمرها الحلفاء في أعظم حرب عرفها التاريخ.

ولا ريب أن هذه (الموقعة) هي وصمة في جبين الاستعمار البريطاني. وصفحة سوداء في تاريخ انجلترا

وما أن طيرت أسلاك البرق نبأها حتى قوبلت بالاشمئزاز والاستنكار في أرجاء العالم. واستنكر الناس علي الأخص تجريد جيش جرار لهدم منازل قرية لا حول لها ولا طول، ولا ذنب ولا جريرة، واعتبرت هذه الجريمة من الفظائع التي تأباها الإنسانية وتقشعر منها الأبدان.

نتائج موقعة كفر عبده

كان للمأساة المروعة التي وقعت في كفر عبده وللوحشية التي ظهر بها الإنجليز في إبادة هذا الحي أثر عميق في النفوس، واستبان منها تمادى الإنجليز في العدوان على مصر. والاستهانة بكرامتها وحكومتها.

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلي دول العالم المجتمعين في الجمعية العامة لهيئة اللأمم المتحدة التي كانت منعقدة وقتئذ بباريس مذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان البريطاني المسلح على القرية الآمنة، وتولي محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذى كان يرأس وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة تقديم هذه المذكرة إلي السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة وإلي جميع رؤساء بعثات الدول المشتركة فيها، وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة احتجاجاً شديداً إلي وزير الخارجية البريطانية عن طريق سفير مصر بلندن.

واجتمع مجلس الوزراء في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١، وتباحث طويلاً في الوقف، واصدر قرارات تدل على اشتداد الأزمة بين مثر وبريطانيا.

سحب سفير مصر في لندن

وأهمها استدعاء سفير مصر في بريطانيا- عبد الفتاح عمرو- احتجاجاً على تصرفات السلطات البريطانية في منطقة القنال واعتداءاتها المتكررة وآخرها جريمة كفر عبده وأخرها جريمة كفر عبده. وقد وصل السفير إلي القاهرة صبيحة يوم ٢٠ ديسمبر.

وهذا الإجراء كان بمثابة تمهيد لقطع العلاقات السياسية بين البلدين

وقد أبلغت وزارة الخارجية السفير البريطاني في القاهرة هذا القرار في كتاب أوضحت فيه الأسباب التي بني عليها وسجلت في فظاعة العدوان البريطاني قالت فيه:

(منذ ١٦ أكتوبر الماضي، وفي مذكرات دبلوماسية متتالية، لم تتوان الحكومة المصرية عن الاحتجاج لدى حكومة لندن وسفارة المملكة المتحدة بالقاهرة على الفظائع وأعمال العدوان الكثيرة التي دأبت القوات البريطانية على ارتكابها في منطقة قنال السويس ضد الأهالي وممثلي السلطة العامة ورجالها وعلى أملاك الدولة العامة والخاصة وممتلكات الأفراد،و كان آخر مظهر لهذه الاعتدائات البشعة ما وقع في يومي ٩، ٨ ديسمبر الجارى من هدم قرية كفر عبده بالسويس هدماً تاماً، في ظل الدبابات والمصفحات والمدافع، وفي حمي القوات البريطانية المسلحة، وكان من جراء هذا العمل المستند إلي القوة الغاشمة تشريد ثلاثمائة أسرة من الطبقات العاملة أخرجوا من ديارهم وألقي بهم في عرض الطريق.

(وسيظل مثل هذه القرية كمثل دنشواى منقوشاً علي صفحات قلوب المصريين، أثراً باقياً للفظائع وأعمال الظلم والجبروت التي ارتكبها ألاحتلال البريطاني في أرض الوطن.

(ولطالما طلبت الحكومة الملكية المصرية في مذكراتها سالفة الذكر- ابتغاء تجنب اسباب الاحتاك واراقة الدماء- سحب القوات البريطانية فوراً من الأماكن التي احتلتها منذ ١٦ أكتوبر الماضي، واعتبار مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس مناطق محرمة على القوات البريطانية، فلم تقر الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة هذا الطلب إلا في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها قيدته بتحفظات بالغة الخطر حتي أصبح إقرارها عديم الاثر.

(لذلك وإعلاناً للسخط والاحتجاج الصارخ إزاء هذه الحال التي كلفت مصر كثيراً من ارواح أبنائها عدا المئات من الجرحي من المدنيين ورجال السلطة العامة، وعدا الأضرار التي لا حصر لها في المرافق والممتلكات- قررت الحكومة الملكية المصرية استدعاء سفيرها بلندن وقد صدر إليه الأمر بالعودة إلي القاهرة فورا.

(ومن المقرر أن الحكومة الملكية المصرية تحتفظ بحقوقها كافة في التعويضات عن الخسائر والأضرار التي وقعت بمنطقة القنال نتيجة للعدوان البريطاني، كما أنها تحتفظ باتخاذ ما تراه ملائماً من الإجراءات وفق ما تقتضيه تطورات الأحوال مستقبلاً).

وقررت الوزارة ايضاً أن تمنح الحكومة أهل كفر أحمد عبد الذين هدمت منازلهم قطعة أرى من أملاك الدولة في مدينة السويس، وأن تبني لهم على نفقتها منازل بدلاً من منازلهم التي هدمت، وتدفع لهم إعانات كتعويض لهم عن الخسائر التي لحقتهم. وفتحت اعتماداً لهذا الغرض مقداره مائة وخمسون ألف جنيه لبناء هذه المنازل وتعويض اصحابها.

وقررت كذلك الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنجليز في المصالح الحكومية والاستيلاء علي الأرض المقام عليها نادي الجزيرة للمنفعة العامة. وكان يرأسه السفير البريطاني.

وقررت نقل المكتب الهندسي المصرى من لندن إلي سويسرا وهو مكتب أسس في عهد الاحتلال، وكان من مخلفات الاستعمار ومهمته استيراد ما يلزم الحكومة من الصفقات من المصانع الإنجليزية، كالقطارات والسيارات الحكومية والآلات الحربية وجميع الأدوات الحكومية، وقد عمل هذا المكتب كثيراً على جعل مصر عالة على المصانع الإنجليزية دون سواها.

وقررت الوزارة أيضاً استصدار تشريع بمعاقبة كل مصرى يتعاون مع السلطات العسكرية الإنجليزية وتشريع آخر بتعديل قانون حمل السلاح بحيث تكون الإباحة هي الأصل تمكيناً للمواطنين من الدفاع عن أنفسهم وبلادهم.

اجتماع صلاح الدين- إيدن

(١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١)

في خلال الكفاح في القنال، اجتمع محمد صلاح الدين وزير الخارجية بأنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا.[١٦] بباريس حيث كانت هيئى الأمم المتحدة مجتمعة، وكان الاجتماع بدار السفارة البريطانية في العاصمة الفرنسية.

وقد تم يوم ١٨ ديسمبر ١٩٥١ بناء على طلب أنطوني أيدن وعملاً بنصيحة تلقاها من رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر، واستمر الاجتماع ساعة من الزمن، دون أن يتفق الوزيران على شيء في شأن القضية المصرية ذاتها، ولا في شأن حوادث القنال.

وقد طلب إيدن في الاجتماع إنهاء السياسة المصرية التي لا تنطوى على التساهل والتفاهم مع بريطانيا. والوصول إلي تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين وإن الخطورة الأولي نحو أية تسوية هو تحسين جو العلاقات بينهما، وأن تبذل الحكومة المصرية كل جهدها حتي لا يسوء الموقف في قناة السويس أكثر مما هو الأن (١٩٥١) وذلك قبل الدخول في أية مفاوضات كاملة.

قد طلب صلاح الدين من جانبه أن يكف البريطانيون عما يقومون به في منطقة القنال وطلب أن تكون المفاوضات علي أسا الجلاء ووحدة مصر والسودان.

وبدا من حديث أيدن أن بريطانيا لا تميل إلي التساهل في موقفها، وسوغ هذا الموقف بأنها لا تحتمل ضربتين في الشرق الأوسط في آن واحد، ويكفيها الضربة التي تلقها في إيران بتأميم البترول وخروجها من عبدان.

واقترح إيدت عقد آخر يدعو إليه قريباً فأجاب صلاح الدين بأنه مستعد لقبول هذه الدعوة إذا قرنت بإعلان استعداد بريطانيا للجلاء الناجز عن منطقة السويس.

وقال إيدن إن بريطانيا لا يمكنها مفاوضة مصر في الوقت الذى تتوالي فيه الهجمات على القوات البريطانية.

---

[١٦] -كانت وزارة المحافظين تتولي الحكم برئاسة ونستون تشرسل وفيها إيدين وزيراً للخارجية

وانتهي الاجتماع على غير جدوى، واتضح من الحديث الذى دار فيه أن لا أمل وقتئذ في تسليم بريطانيا بمطالب مصر في الجلاء ووحدة مصر والسودان ولا في وقف العدوان في القنال.

واتخذت الصحف البريطانية من هذا الاجتماع دعاية لسياستها ووسيلة لتخدير أعصاب المصريين وصرفهم عن الاستمرار في الكفاح، ذلك الكفاح الذى أقض مضاجع الاستعمار، فأخذت فهذه الصحف تعيد وتكرر أن بريطانيا معينة بالتفاهم مع مصر والموافقة على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، إذا ما تحقق الهدوء والاستقرار في منطقة القنال، وهذا معناه الكف عن الكفاح والجنوح إلي الهدنة والمساومة.

على أن السفارة البريطانية بالقاهرة أذاعت بياناً دل على أن لا جدوى وقتئذ من انتظار تغيير في سياسة بريطانيا حيال مصر قالت فيه.

(ظهرت في الصحف المصرية إيحاءات تدل على أن المغزى من مقابلة صلاح الدين باشا لمستر إيدن هوأن متسر إيدن سيعرض مقترحات جديدة لتسوية المشاكل الرئيسية للعلاقات المصرية البريطانية. ولكن ينبغي ألا يغيب عن البال أن الشرط لتحقيق أى تقدم في هذه المباحثات هو أن توقف الحكومة المثرية اتخاذ التدابير ضد المصالح البريطانية في مصر وأن تتوقف عن أعمال الإرهاب والتهديد في منقطة القنال).

ومعني هذا البيان أن الحكومة البريطانية كانت ماضية في سياسة القوة الغشوم وتطلب من مصر الكف عن المقاومة.

ومع ذلك فعندما اطلع مجلس الوزراء على تقرير صلاح الدين بمضمون اجتماع بايدن صرح النحاس لمندوبي الصحف قائلاً: (إن كل شيء على ما يرام).

تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي

(٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١)

من المسائل التي أثرت وقتئذ في مجرى الحوادث تعيين الدكتور حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي، وكان من قبل رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر، وقد اصدر فاروق أمراً ملكياً بهذا التعيين يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١، وكان هذا المنصب شاغراً أكثر من عام ونصف عام منذ استقالة حسين سرى منه في أبريل سنة ١٩٥١[١٧] فلم يكن ثم أسباب واضحة تدعو إلي شغل هذا المنصب في الظروف العصيبة التي كانت تكتنف البلاد، ودلت الملابسات على أن سببه الجوهرى هو رغبة فاروق في إخلاء مركز حافظ عفيفي في بنك مصر ليشغله (إلياس أندراوس) أحد رجال حاشيته المقربين إليه وأداته في اختلاساته وسرقاته، وقد شغل أندراوس فعلاً مركز العضو المنتدب لمجلس إدارة البنك بعد تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان وتعيين عبد المقصود أحمد رئيساً لمجلس إدارة البنك.

فوجيء الرأى العام بهذا التعيين، كما فوجئت به وزارة الوفد، أما الرأى العام فقد استنكر وأخذ يتأهب للإعلان عن شعوره حيال هذا الحادث المفاجيء وأما وزارة الوفد فقد لزمت الصمت.

وأعقب هذا الحادث تعيين (عبد الفتاح عمرو) سفير مصر في لندن وقتئذ- والمعروف بميوله الإنجليزية- مستشاراً للديوان الملكي في الشئون الخارجية. مع استمرار شغله لمنصبه الأصلي، واصدر فاروق أمره بهذا الندب يوم ٢٥ ديسمبر أى في اليوم التالي لتعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان.

وقد فوجئت الوزارة أيضاً بهذا الندب. ولزمت الصمت. على الرغم مما فيه من افتئات على حقوقها الدستورية.

أثارت هذه التعينات خواطر المواطنين. وعدوها تحدياً من السراى لحركة الكفاح في القتال وتعبيراً عن رغبة الملك في التفاهم مع المستعمرين، والتنكير له في كفاح الشعب. كما فعل الخديو توفيق في إبان الثورة العرابية سنة ١٨٨٢.

---

[١٧] -راجع الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة (سنة ١٩٥١)).

المظاهرات الصاخبة ضد فاروق

على الرغم من قرار الوزارة بمنع المظاهرات منذ يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١. بدأت المظاهرات العدائية ضد فاروق تتجمع وتسير في الشوارع منذ ٢٥ ديسمبر وأخذت الهتافات العدائية تسمع لأول مرة مدوية في فناء الجامعات وفي الشوارع والميادين.

كانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في الحياة السياسية وجاءت نذيراً بما سيئول إليه مصير الملك والملكية. ومثل هذه الظواهر كانت في كثير من البلدان مقدمات لزوال هيبة الملكية وسقوطها.

ولقد بدا الفرق جلياً بين عطف الشعب على فاروق حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ [١٨] وسخطه الذى عبر عنه في ديسمبر سنة ١٩٥١.

ولا غرابة في هذا التحول، فإن الشعب قد عرف تدريجياً في خلال هذه السنين مساويء فاروق ومفاسده، عرف عنه مغامراته النسائية وسلوكه الشائن في هذا الصدد وغشيانه مجالس الميسر ولعبه القمار علناً أمام الناس، وسرقاته في القمار وغير القمار، وقضاءه السهرات الماجنة في الأندية الليلية، ثم عرف عند اشتراك حاشيته والمقربين إليه واشتراكه هو أيضاً في الاتجار بالأسلحة والذخائر الفاسدة التي عقدت صفقاتها في أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وتبين للشعب مما ترامي إليه سنة ١٩٥٠و ١٩٥١ عن تحقيقات النيابة في قضية الأسلحة الفاسدة أن الملك كان يتاجر فيها، غير مكترث لتعريض الجيش والبلاد للكوارث والويلات، وأنه فتح لأرباحه من هذه التجارة الفاسدة حساباً خاصاً في أحد البنوك الأجنبية (البنك البلجيكي والدولي) باسم أدمون جهلان أحد شركائه في الإجرام.

وقد اجتمعت هذه المساويء والمفاسد، فأثارت في نفوس المواطنين سخطاً وغضباً على فاروق، وكانت حوادث ديسمبر سنة ١٩٥١ وسيلة للتعبير عن هذه المشاعر التي كانت مكبوتة في النفوس حتي انفجرت أخيراً، وكسرت السدود والحوائل التي وضعتها التشريعات والنظم السائدة وقتئذ لحماية (الذات الملكية) قلنا إن هذه المظاهرات كانت ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل، حقاً قد حدث ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ لمناسبة الاحتفال بوضع الحجر الأساسي للمدينة الجامعية بالجيزة أن ظهرت في محيط الجامعة حركة عدائية ضده، إذا هتف بسقوط فريق محدود من طلبة الجامعة وهدموا جزءاً من السرادق الذى أقيم لهذه المناسبة، ومزقوا صورته، ولكن هذه الحركة كانت محدودة النطاق، ولم يتسع مداها.

---

[١٨] -انظر تفصيل هذا الحادث في الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة).

أما في هذه المرة فقد عمت الحركة العدائية الجامعات والشوارع والميادين، وزخرت بالمظاهرات الصاخبة المفاجئة تهتف بسقوط فاروق وأسرته، وسمعت فيها هتافات عدائية ضده لم تكن تسمع عالية من قبل في محيط الطلبة والعمال وطوائف المواطنين.

وتعددت هذه المظاهرات في القاهرة والإسكندرية، ثم امتدت إلي عواصم المديريات.

وعلى اثر التجمعات والمظاهرات والهتافات التي حدثت في الجامعات الثلاث[١٩] قررت مجالس إدارتها وقف الدراسة فيها مؤقتاً، ابتداءاً من يوم الخميس ٢٧ ديسمبر (إلي حين صدور أوامر أخرى، أى إلي أجل مسمي.)

وقررت الوزارة أيضاً تعطيل الدراسة في الأزهر وكلياته ومعاهده وفي المدارس الثانوية في القاهرة والإسكندرية والجيزة ابتداءاً من يوم السبت ٢٩ ديسمبر.

وبرغم إقفال الجامعات والمدارس، استمرت المظاهرات العدائية ضد فاروق تسير في الشوارع وتهتف الهتافات العدائية ضد الملك والملكية.

تصريح الجنرال روبرتسن

(٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وزاد في ثورة الخواطر وفي سخط الشعب على الاستعمار وعلى فاروق معاً تصريح خطير أدلي به الجنرال باريان روبرتسن القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، حين وصل إلي مقر قيادته في (فايد) يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عائداً من لندن، قال فيه:

(لقد عدت تواً من زيارة قمت بها للندن، حيث اقتضي الأمر أن أقدم تقريراً عن الموقف في قناة السويس إلي رؤسائي العسكريين، وإلي رئيس الوزارة[٢٠] ووزير الخارجية [٢١]، وما أقوله الآن هو بيان كلفني به رئيس الوزاء (ونستون تشرشل) عند انتهاء مناقشاتنا.

(إن وزير الخارجية (أنطوني إيدن) قد أوضح في مناسبات عدة، أن حكومة جلالة الملك عاقدة العزم على السير قدماً فيما يتعلق بمقترحات الدول الرباعية التي من المرجو بإخلاص أن تشترك مصر فيها اشتراكاً كاملاً وعلى قدم المساواة.

---

[١٩] -فؤاد (القاهرة الآن) وإبراهيم (عين شمس) وفاروق (الإسكندرية).

[٢٠] -ونستون تشرشل .

[٢١] - أنطوني إيدن.

(وإلي أن تيم مثل ذلك الاتفاق، ستحافظ حكومة الملك على مركزنا، في منطقة القناة، وستصون حرية الملاحة الدولية في القناة، لا لمصلحة ذاتية قائمة على الأنانية، ولكن مساهمة من جانبنا في الدفاع عن العالم الحر.

(وإنه لخطأ كبير أن يتخيل إى إنسان أعمال الضغط والإرهاب وما يتلوها من نتائج لا مفر منها، تؤثر بأى شكل من الأشكال في عزمنا ذاك، وإذا اقتضت الضرورة ذلك، فإننا سنستمر في أعمال المقاومة شهراً في أثر شهر، بل ولشهور عديدة إذا احتاج الأمر، وسنقابل القوة بالقوة، مستخدمين من جانبنا ما لا يزيد عن الحاجة، ولدينا القوة الكافية تحت تصرفنا، كما لدينا التأييد من عدة بلاد أخرى، فلا يخدعن أمرؤ نفسه بالتفكير في أننا سنغير سياستنا على مر الوقت أو نتيجة للإرهاب).

كان هذا التصريح ذا صبغة رسمية، وقد أبلغته القيادة البريطانية إلي الصحف، وكان تعبيراً صريحاً عن إصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لمصر، وإيذاناً باستخدام القوة لبقاء الاحتلال.

استمرار الكفاح في القنال

لم تتراجع مصر أمام تهديدات البريطانيين، وخاصة تصريح الجنرال بريان روبرتسن، واستمر الكفاح في القتال ماضياً في سبيله.

محاولة اغتيال الجنرال إكسهام

(٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

ألقي بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على سيارة البريجادير جنرال أكسهام قائد القوات البريطانية في منطقة الإسماعيلية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بالقرب من كوبرى نفيشة، أثناء ذهابه إلي منطقة القصاصين، وقد اصابت سائق السيارة كما أصابت مقدمتها، ولكنها لم تصب البريجادير أكسهام، وعقب ووقع هذا الحادث انتشرت قوات بريطانية تؤيدها الدبابات والمصفحات على طول الطريق حتي أبي صوير وأخذت تفتيش المارة في تعسف واستفزاز. ثم حاصرت بعض القرى وفتشت منازل الأهلين فيها بحجة اعتصام الفدائيين بها.

معركة أخرى في السويس

(٣ – ٤ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت يوم الخميس والجمعة ٣ و ٤ يناير سنة ١٩٥٢ معركة أخرى دامية في السويس بين البريطانيين والمصريين من رجال البوليس والمدنيين بدأت المعركة عصر يوم الخميس، واستمرت إلي اليوم التالي، كانت بدايتها عداوناً من الإنجليز، إذا خرجت سيارة جيب من معسكرهم الرئيسي بالسويس تقل ضابطاً وبعض الجنود، واتجهت إلي مدخل المدينة في الطريق المعروف بطريق المعاهدة.

ولما وصلت إلي ورش القاطرات التابعة لمصلحة السكك الحديدية أرادت اقتحام هذه الورش، فحذر الحراس راكبيها، فأجابوا على هذا التحذير بإطلاق الرصاص عليهم، فرد الحراس على هذا العدوان بضرب مثله.

ولم تمض دقائق حتي خرجت من المعسكر البريطاني دباتان وعشرون سيارة مصفحة وثلاثون سيارة نقل (لورى) تعج بالجنود الإنجليز، واتجهوا إلي وابور تكرير المياه للمعسكرات البريطانية المجاور لكفر أحمد عبده، وخرجت قوة أخرى صغيرة واتجهت إلي ورش القاطرات.

ووصلت أنباء هذه التحركات إلي رجال البوليس، فأيقنوا أن الإنجليز يريدون الاعتداء على المدينة كلها، فتحصنوا في منازل كفر سلامة وكفر البراجيل المجاورة لكفر أحمد عبده، وكذلك تحصن الفدائيون في بعض المنازل.

وتبادل الفريقان الرصاص، وكان الأهالي ينقلون الذخيرة إلي الجنود البوليس والفدائيين المتحصنين في المنازل تحت وابل من رصاص الإنجليز، فلم يرهبوا الرصاص، وساهموا بشجاعة في رد العدوان، ولما جن الليل هدأت المعركة قليلاً.

قضت القوات البريطانية ليلة ٤ يناير في تعزيز مواقعها في منطقة وابور المياه. وكان ذلك نذيراً بهجوم جديد لها على المدينة. وقد اتخذت هذه القوات مواقعها بين المساكن المتهدمة في كفر أحمد عبده وفى ورشة الوابورات مواجهة كفر سلامة وطريق المعاهدة.

وفي نحو الساعة الرابعة، من صبيحة يوم ٤ يناير استأنف الإنجليز عدوانهم المسلح على أهل المدينة، وكان الفوج الأول منهم يتألف من خمسمائة جندى تعززهم عشرون دبابة.

فاحتلوا كشكي المثلث رقم ١ ورقم ٢ ثم اخذوا يطلقون النار على الأهلين، فلم يكن من الأهلين إلا أن قابلوا العدوان بالدفاع المسلح عن أنفسهم، وأجابوا على الضرب بضرب مثله،

وانضم إليهم الفدائيون من كتيبة الشهيد أحمد عبد العزيز، كما لحقت بهم قوة من رجال البوليس ليساهموا في رد العدوان.

ونشب بين الفريقين معركة دامية انسحب على أثرها الإنجليز عائدين إلي قاعدتهم.

وانتهز المجاهدون هذه الفرصة فبثوا أربعة ألغام في جنوب واوبور المياه، فأخذت تنفجر على التعاقب ونسفت بعض مباني الوابور.

وفي منتصف الساعة السابعة صباحاً عاود الريطانيون هجومهم وأخذوا يضربون مواقع المجاهدين بالمدافع، وكانوا يركزون إطلاق قنابلهم على كل بيت أو موقع اعتقدوا أن جنود البوليس والمجاهدين يمتنعون فيه، وتبادل الفريقان إطلاق النار.

وبلغ من إسراف الإنجليز في العدوان أنهم أطلقوا ما لا يقل عن ألف رصاصة على مبني المستشفي الأميرى وحديقة، ومنزل مديره، على الرغم من ارتفاع العلم الأبيض على سارية المستشفي، وأطلقوا الرصاص أيضاً على سيارات الإسعاف وناقلات المرضي.

ولم يرهب الأهلون عدوان البريطانيي، بل تجلت روحهم المعنوية عالية، فأخذوا يتوافدون طيلة المعركة على المنطقة التي اتخذها الإنجليز ميداناً لعدوانهم غير مبالين بالقذائف التي كانت تنطلق من مدافع البريطانيين وبنادقهم، وكان النساء والأطفال من وراء الصفوف يزودن المجاهدين بحاجتهم من الذخيرة.

وفي الساعة السادسة مساءاً اتصل القنصل البريطاني بالمحافظة وأبلغها أنه إذا لم يتوقف إطلاق النار من الجانب المصرى فإن القوات البريطانية ستضطر إلي اتخاذ إجراءات تأديبية شديدة في الغد، وإلي ضرب المدينة بالمدافع، وأجيب القنصل على هذا التهديد بأنه يجب أن يكون مفهوماً أن الجانب المصرى لن يقف مكتوف الأيدى أمام أية بادرة لعدوان بريطاني، وأنه سيبادر بالرد على كل اعتداء بمثله.

وأخذ الهدوء يسود المدينة ليلاً، بعد أن انقطع عنها نحواً من ثلاثين ساعة، وعند منتصف الليل أتم الإنجليز حصار المدينة وسدوا معظم المنافذ إليها.

وأسفرت هذه المعركة عن خمسة من الشهداء و ٤٤ جريحاً من المصريين وعرفنا من أسماء الشهداء: صابر حسين حسن (وهو طفل صغير)، نور الدين حسن يوسف، فؤاد محمد أسماعيل علوان.

واستشهد في اليوم التالي على شعراوى من عمال وابور المياه التابع لبلدية السويس.

وبلغ عدد قتلي الإنجليز في هذه المعركة ٢٥ وعدد الجرحي منهم ٥٥.

الدكتور عزيز فهمي

وقد هزت الأريحية الوطنية المرحوم الدكتور عزيز فهمي فسارع إلي الحضور إلي السويس قادماً من القاهرة صبيحة يوم المعركة، وقصد إلي ميدان القتال، وزار المستشفي حيث واسي الجرحي والمصابين، وأخذ يشد عزائم المجاهدين.

فكان حضوره والقتال مستمر مثلا يضرب في الشجاعة والمساهمة الفعلية في رد عدوان البريطانيين.

وكان الأجدر بوزارة الحكومة أن يبادروا بأداء هذا الواجب، ولكنهم لم يفعلوا.

معركة أبي صوير

(٤ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت معركة في أبى صوير يوم ٤ يناير سنة ١٩٥٢ بين الإنجليز والفدائيين تبادلت فيها طلقات النار بين الفريقين.

واشتشهد فيها ثلاثة من المجاهدين وهم: محمد عبدالله على، شعيب مصطفي على، عبده محمد.

وبلغ ضحايا الإنجليز فيها خمسة.

معركة المحسمة

(٩ يناير سنة ١٩٥٢)

وبعد ذلك جرى اشتباك آخر يوم ٩ يناير بين المجاهدين المصريين وبين الإنجليز في الطريق بين المحسمة وأبى صوير قتل فيها ضابط إنجليزى.

وتبادل الفدائيون و الإنجليز إطلاق النار، وهذه المعركة هي التي اشتشهد فيها عباس سليمان الأعسر الطالب بجامعة فاروق (الإسكندرية).

حملات تفتيشية على القرى

ومضت القوات البريطانية في حصار القرى الواقعة على طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير، بدعوى التفتيش عن الأسلحة التنخبأها الفدائيون فيها، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل حملات عسكرية إرهابية واسعة النطاق.

ففي ١١ يناير سنة ١٩٥٢ عبرت قوة بريطانية كبيرة مؤلفة من أربعمائة جندى من لواء المظلات ترعة الإسماعيلية في قوراب من المطاط ونزلت على الضفة اليمني(القبلية) للترعة على بعد بضعة كيلو مترات من أبي صوير، فشنت حملة تفتيشية كبيرة على عزبتي السبع آبار وأبي سلطان.

وأكره الإنجليز اصحاب المنازل عزبة أبي سلطان على إخلائها، وجمعوا رجال القرية في مكان واحد وأحاطوا بسياج من الأسلاك الشائكة، ووضعوا النساء والأطفال داخل سياج أخر، وفتشوا المنازل واحداً، واحداً، واعتقلوا عدة مواطنين نقلوهم إلي أحد المعسكرات.

معركة التل الكبير

(١٢ – ١٣ يناير سنة ١٩٥١)

في يوم السبت ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ هاجم الإنجليز بلدة التل الكبير بدعوى أنها تؤوى بعض الفدائيين الذين كانوا يهاجمون معسكراتهم في هذه الناحية.

قاوم رجال البوليس والفدائيون هذا الهجوم مقاومة جمعت بين البطولة والمهارة في القتال، فقد علموا باستعداد الإنجليز لمهاجمة بلدتهم وأنهم ملأوا قطاراً بالذخيرة والسلاح والجند، وأن هذا القطار في طريقه إلي التل الكبير قادماً من الإسماعيلية، فيما أن علموا بهذا النبأ حتى ترقبوا القطار قبل وصوله، ووضع الفدائيون ألغاماً تحت القضبان على مقربة من مدخل معسكر التل الكبير، فلما وصل القطار إلي هذه المنطقة انفجرت الألغام ونسفت بعض القضبان، فتوقف القطار، وكان ذلك في صبيحة السبت ١٢ يناير.

فلما وصل دوى الانفجار إلي آذان الإنجليز في المعسكر خرجت منه قوة ضخمة تغززها الدبابات والمصفحات والطائرات وحاصرت منطقة الانفجار، وأخذت تطلق النار على من فيها.

ولما أراد القوة البريطانية عبور الكوبرى القائم على ترعة الإسماعيلية لتصل إلي موقع الفدائيين تصدى لها الفدائيون ورجال البوليس ونزل أخدهم إلي قاع الترعة وفتح الكوبرى لمنع

الإنجليز من العبور فوقه، وظل المصريون و الإنجليز يتبادلون إطلاق الرصاص على ضفتي الترعة، فكان المصريون بالضفة اليمني و الإنجليز بالضفة اليسرى (شمال الترعة).

ولما وصل نبأ هذا الالتحام إلي مديرية الشرقية بادرت بإرسال قوة من بلوكات النظام للدفاع عن الأهلين.

واستطاع البريطانيون أن يعبروا الترعة على قوارب من المطاط، واشتبكوا مع جنود البوليس والفدائيين، واستمرت المعركة حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وكان البريطانيون في خلالها يطلقون نيران مدافعهم وقنابلهم الحارقة على التل الكبير والقرى المجاورة لها، فاشتعلت الحرائق في عدد من منازلهم.

وحدثت اتصالات عدة بين مدير الشرقية (محمد صادق الملا) والقيادة البريطانية في القنال، أصدر الجنرال ارسكين على أثرها بوقف إطلاق النار في الساعة الخامسة مساء.

وأسفرت هذه الموقعة عن قتل عدد من الإنجليز واستشهاد سبعة من القدائيين منهم الشهداء أحمد فهمي المنيسي، وعمر شاهين، وعبد الحميد عبدالله حسن من عزبة أبي سلطان، وإصابة ١٤ بجراح مختلفة.

وقد أطلق البريطانيون في هذه المعركة النار جزافاً على أهالي التل الكبير، وكان من قتلاهم سيدة تدعي سدة البندارى حسن.

وعاود الإنجليز في اليوم التالي (الأحد ١٣ يناير) العدوان على التل الكبير، فصمد لهم المجاهدون مرة أخرى، ولكن الإنجليز تكاثروا حتى صاروا ألفي جندى، ومدوا الكبارى المتحركة على ترعة الإسماعيلية، وحاصروا التل الكبير، وحمادة وأبو حماد وغيرها من القرى، وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنساء والأطفال.

وهاجر عائلات كثيرة من هذه البلاد تفادياً من اضطهاد الإنجليز وفي اليوم التالي ضرب الإنجليز التل الكبير بالمدافع، فتهدمت منازل كثيرة فيها، كما ضربوا القرين وحمادة وأبو حماد.

كانت هذه المعركة أعنف معركة مكشوفة بين المجاهدين و الإنجليز ومما يذكر عنها أن الإنجليز اسروا سبعة من المجاهدين ولم يعاملوهم معاملة الأسرى، بل صلبوهم على الأشجار وأطلقوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم لحملهم على الاعتراف على زملائهم، فلما أبوا أعدموهم رمياً بالرصاص في أحد معسكراتهم، وهو عمل همجي يدل على منتهي الفظاعة والوحشية.

ما كتبته الصحف البريطانية عن معركة التل الكبير

كان استبسال الفدائيين وجنود البوليس في معركة التل الكبير عملاً جليلاً استرعي الأنظار، وقد اعترفت صحف لندن في تعليقاتها على هذه المعركة بأن حركة المقاومة الشعبية أخطر مما كان الإنجليز يتصورون.

فذكرت كبريات الصحف الإنجليزية غداة المعركة أن الفدائيين المصريين خاضوا غمار معركة استمرت خمس ساعات، ولم ينسحبوا إلا خشية تطويقهم، وأنهم استخدموا المدافع الأتوماتيكية.

وكتب صحيفة (الديلي ميرور) تقول: لا نستطيع بعد اليوم أن نقول عن قوات التحرير المصرية المؤلفة من شباب متحمس إنها إحدى الدعايات المضحكة، لقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا في دور جديد، واستمر القتال يوم السبت الماضي يوماً باكمله، وظل الطلبة المتحمسون يحاربون فرق (الكاميرون والهايلاندرز) باستماته عجيبة.

وقالت جريدة (نيوزكرونيكل) في كلامها عن معركة التل الكبير: (إنها أول المعاركة المنظمة تنظيماً جيداً، فقد ثبت المصريون في القتال، ولم يركنوا إلي الفرار، حتي لقد علق أحد الضباط الإنجليز على هذه المعركة بأنها أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطاني في فلسطين).

وقالت (التيمس): (إن معظم الضباط الإنجليز الذين اشتركوا في القتال متفقون على أن المجاهدين المصريين حاربوا ببسالة فائقة على وجه العموم، وأن كثيراً منهم كانوا يصيبون الأهداف إصابة محكمة).

وقالت أيضا:

(كان من الشجاعة أن يتصدى هؤلاء المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة الإنجليزية التي تعتبر من خيرة القوات، والتي كانت تؤيدها الدبابات).

في القرين

وحدث في نفس الوقت – ١٣ يناير – اشتباك آخر بين القدائيين والبريطانيين في القرين.

اشتشهد فيه من الفدائيين مصطفي المردنلي وقتل فيه ثلاث من البريطانيين.

احتلال التل الكبير

وفى ١٦ يناير احتل الإنجليز بلدة التل الكبير بعد أن هجرها معظم سكانها واحتلوا كذلك (حمادة) و (أبو حماد) بدعوى التفتيش على الأسلحة وتعقب الفدائيين واسروا في قسم البوليس بالتل الكبير ثلة من جنود البوليس يبلغون نحو ٣٠٠ جندى مع ضبطهم وعلى رأسهم ضابط برتبة لواء (محمد عبد الرؤوف) وقد أخذ على هذا اللواء أن سلم نفسه وسلاحه وسلم معه جنوده دون أية مقاومة، مما لا يجدر برجال الجيش والبوليس أن يفعلوه.

واحتل الإنجليز القرى المجاورة للتل الكبير، وفرضوا رقابة مشددة على طرق المواصلات إليها، وأنشأوا نقط تفاتيش جديدة مسلحة بمدافع الميدان والدبابات بحيث صارت بلدة التل الكبير هي الحلقة الفاصلة بين منطقة القنال وبقية القطر.

اقتراب الإنجليز من القاهرة

كان احتلال الإنجليز للتل الكبير ثم أبي حماد نذيراً باستمرار زحفهم حتي يبلغوا القاهرة.

وزاد هذا النذير وضوحاً إقامتهم الكبارى على ترعة الإسماعيلية، وعلى أنهم توقفوا عن الزحف، وأخذوا في دعم مواقعهم في منطقة القنال وفي البلاد التي احتلوها.

تجدد المظاهرات والاضطرابات في القاهرة

على أثر مولد الأمير أحمد فؤاد بن فاروق يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ وإعلان ولايته للعهد، تجددت في أنحاء العاصمة المظاهرات العدائية ضد فاروق.

وفي الحق أن مولد ولي العهد قد حدث في جو مليء بالإضطرابات والثورة، ولم يكن قدومه فألا حسناً لفاروق، بل كان شؤماً عليه وعلى الأسر المالكة برمتها وعاود بعض طلبة المدارس الثانوية الإضراب منذ يوم الأحد ٢٠ يناير، واصطحب إضرابهم بمظاهرات صاخبة هتفوا فيها هتافات عدائية ضد فاروق، واتخذت هذه المظاهرات طابع العنف باصدامها برجال البوليس وتحدى أوامرهم، فلما أراد هؤلاء منع المظاهرات قاومهم الطلبة واعتدوا عليهم وعلى المارة بالطوب والحجارة، وقلبوا إحدى قاطرات الترام، وأشعلوا فيها النار، ولما حاول رجال البوليس إطفاء النار قذف المتظاهرون رجاله بالحجارة، مما اضطر رجال البوليس إلي إطلاق النار في الهواء إرهاباً، وقد اعتصم طلبة مدرسة عمرو بن العاص الثانوية بمصر القديمة بمدرستهم، وصعد فريق منهم إلي سطح المدرسة، وعاودوا قذف رجال البوليس بالحجارة وبكل ما

وقع تحت أيديهم من أثاث المدرسة، حتي امتلأ الشارع بحطامه، وأخذوا يلقون إلى الطريق بخرق مشتعلة، واصيب عدد من رجال البوليس، وتوفي أحد الطلبة.

وحدث مثل هذا الاضطراب في مدرستي فؤاد الأول والحسينية الثانويتين وخرج طلبتهما في مظاهرة بشارع العباسية، وحدث اصطدام بينهم وبين رجال البوليس. وكان بعض الطلبة مسلحاً بأسلحة نارية يحملونها، وأطلقوا منها النار على رجال البولس. وعبثاً حاول هؤلاء تهديد الطلبة بإطلاق النار أعيرة في الهواء. فأجاب عليه الطلبة بالاستمرار في إطلاق النار. واصيب عدد من رجال البوليس. واصيب طالب أسمه سمير أبو النجا بمقذوف نارى من أحد الطلبة توفي على أثره.

ولم يكن معروفاً على وجه التحقيق ماذا كان يقصد هؤلاء الطلبة من مظاهراتهم الصاخبة وما تخللها من التخريب والتدمير والحريق. وإطلاق الأعيرة من بعضهم، ولم يكن مفهوماً على الأخص معني اشتباكهم مع رجال البوليس، ولم تكن المناسبة مواتية للاصطدام وإياهم. بعد أن أدى رجال البوليس عامة واجبهم في الكفاح في القنال. وهذا يدل على أن الروح الوطنية لم تكن مصدر هذه المظاهرات، بل كانت تتسلط عليها روح الشغب والفوضي والإخلال بالأمن والنظام، والاستجابة إلي نداء المضللين والهدامين الذين أرادوا إذاعة الفوضي والإضطراب في الوقت الذى كانت مصر تواجه فيه معركة من أهم معارك الكفاح الوطني.

ثم إن الجهاد لا يكون بمثل هذه المظاهرات الصاخبة التي ليست لها غاية مشروعة، والتي تقع في الوقت الذى يحتل فيه المستعمرون كل يوم جزءاً من أرض الوطن، فوق ما كانوا يحتلونه من قبل، وإنما يكون الجهاد ببذل النفس والتضحية في معارك القنال ذاتها، لا بالشغب والمسرحيات في شوارعها العاصمة ومدارسها.

وما كان هذا النوع من التظاهر والتخريب إلا تحويلاً للكفاح الوطني ضد المستعمرين إلي صراع داخلي يوهن جبهة الجهاد والحق، والجها ضد الاستعمار وترتب على هذه الاضرابات أن قررت وزارة المعارف تعطيل الدراسة من جديد في مدارس القاهرة والجيزة على اختلاف أنواعها، على أن تستأنف يوم السبت ٢٦ يناير، وكذلك قررت جامعة فؤاد الأول وجامعة إبراهيم وقف الدراسة إلي هذا الموعد.

تفاقم الحالة في الإسماعيلية

في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ أعلن الجنرال أرسكين إلغاء جميع الإجراءات والتعهدات التي سبق إعلانها من جانب البريطانيين بشأن اعتبار مدن القنال مناطق محرمة على الجنود

الإنجليز، وذكر أن القوات البريطانية ستشرع في هذا اليوم في احتلال جزء من مدية الإسماعيلية وستجوب الدبابات والسيارات المصفحة شوارع (حي العرب) لتفتيش منازلها بدعوى البحث عن الأسحلة والفدائيين فيها.

وقد نفذ أرسكين هذا الإنذار، فاحتلت قواته المنازل الواقعة في الشوارع الرئيسية بالمدينة الممتدة على طول الطريق المحاذى لشارع محمد على، وطردت منها سكانها حتي الشيوخ والنساء والأطفال، وقد أخرجتهم من بيوتهم بطريقة همجية واعتقلت نحو ٦٠ شاباً.

واحتلت قوة بريطانية أخرى مخفر بوليس محمد علي، وحاصر الجنود الإنجليز دار المحكمة والنيابة، واحتلوا المباني الواقعة في تلك المنطقة ورابطت قوات بريطانية كبيرة في الطرق المؤيدة إلي المدينة، ومنعت وصول السيارات إليها، وعزلتها عزلاً تاماً عن بقية المدن.

وفي يوم ٢١ و ٢٢ يناير زاد عسف الإنجليز فاعتقلوا مئات من الأهلين وساموهم سوء العذاب.

وحاصروا منطقة المقابر ونبشوا القبور بحجة التفتيش على اسلحة مخبأة فيها، وقد أرشدهم إليها بعض جواسيسهم، وقتلوا في هذه المنطقة خمسة من المصريين، وبلغ عدد الجرحي أضعاف هذا العدد، واستعملوا القسوة الوحشية في تعذيب من اتهموا بإخفاء الأسلحة وصلبوا بعضهم على الأشجار وسلطوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم..

واستولي الإنجليز على أسلحة كانت مخبأة في المقابر.

قالت جريدة (التيمس) وفي وصف هذا الكشف ما يلي: (اكتشف الجزء الأكبر من مخزن الأسلحة السرية الذى وجد أنه يضم خمسة آلاف طلقة من عيار ٤٠ ملليمتراً إلي جانب ذخيرة بوفرز التي تستخدم في المدافع الخفيفة المضادة للطائرات مكدسة في صناديق موضوعة إلي جانب جدار المقبرة وقد استخدم الفدائيون هذه الذخيرة لصنع قنابل، ووجد إلي جانبها الآلات التي تستعمل في تحويل هذه الذخيرة إلي القنابل، ووجد في مقبرة أخرى ألف طلقة من نفس الذخيرة وعدد من مدافع وأصناف مختلفة من القنابل، ويبدو أن هذا المخزن كان إحدى الترسانات الرئيسية لجماعة الفدائيين الذين يعملون في الإسماعيلية، ولو أن هناك دلائل تدل على وجود مخزن كبير آخر لم يكتشف بعد).

مقتل راهبة أمريكية برصاص الإنجليز

بلغ إسراف الإنجليز في إطلاق الرصاص وإراقة الدماء أن رصاص أطلقها أحد جنودهم أصابت الراهبة الأمريكية أنتوني بدير سان فانساى دى بول بالإسماعيلية يوم ١٩ يناير سنة

١٩٥٢، فأودت بحياتها، وكان لمقتلها ضجة ترددت في الصحف الأمريكية والعالمية، وتنصل الإنجليز من تبعة قتلها وأرادوا أن يلصقوا بالوطنين، على أنه قد ثبت من التحقيق في مقتل هذه الراهبة استحالة أن يكون مصدر الإصابات مصرياً، وقيام الأدلة القاطعة على أنها من مصدر بريطاني، وأنها قتلت بنفس الرصاص الذى أصيب به المصريون.

مجزرة الإسماعيلية

(٢٥ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت في مدينة الإسماعيلية يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ مجزرة بشرية دمغت الإنجليز بالوحشية وسجلها التاريخ في الصحائف السود من جرائم الاستعمار.

ففي ليلة الجمعة، وفي جنح الظلام احتشدت قوات ضخمة من الجيش البريطاني تشد أزرها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان، وحاصرت مبني محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام، فكان هذا الحصار إيذاناً بأن حادثاً رهيباً على وشك الوقوع.

وفي الصباح الباكر من هذا اليوم، في منتصف الساعة السادسة صباحاً، قصد ضابطان بريطانيات إلى منزل الاتصال المصرى البكباشي شريف العبد، وطلبا منه مقابلة البريجادير اكسهام قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية، فلما قابله سلمه اكسهام إنذار طلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات البوليس من بلوكات النظام وغيرهم الموجودين بالإسماعيلية، وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات مجردة من أسلحتها في الساعة السادسة والربع من صباح ذلك اليوم، ورحيلها عن منطقة القنال جميعها.

فأبلغ ضباط الاتصال هذا الإنذار إلي قائد بلوكات النظام (اللواء أحمد رائف) وإلي وكيل المحافظة (على حلمى) فرفضاه، ثم اتصلا على الفور بوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) حوالي الساعة السادسة والربع صباحاً وأبلغاه الأمر، فأقرهما على موقفهما، وطلب إليهما عدم التسليم، ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو الأهلين، ودفع القوة بالقوة، والصمود في الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات كم طلب إليهما تبليغ ذلك إلي القيادة البريطانية.

وبعد دقائق عاد القائد البريطاني وأبلغ قائد البوليس المصرى بأنه إذا لم تسليم القوات المصرية أسلحتها فوراً فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها.

فأصر القائد المصرى على رفض التسليم، وأصدر أمره إلي القوات التى تحت إمرته بالمقاومة إلي النهاية إذا بدأ العدوان الإنجليزى.

وبعد دقائق نفذ البريطانيون إنذارهم، وأخذوا يضربون دار المحافظة والثكنات بالمدافع، ويطلقون عليها القنابل، وإنهال الرصاص من الدبابات والسيارات المصفحة على جنود البوليس.

فرد جنود البوليس البواسل على هذا العدوان بالدفاع المشرف، وقابلوا الضرب بضرب مثله، مع هذا الفارق بين القوتين في العدد والمعدات الحربية والأسحلة، فإن البوليس لم تكن تزيد على ثمانمائة جندى بثكنات بلوكات النظام، وثمانين بالمحافظة وليس لديهم من السلاح سوى البنادق، أما قوات الإنجليز فكانت تبلغ سبعة آلاف جندى مسلحين بالدبابات الثقيلة والمصفحات والسيارات والمدافع.

ونشب بين الطرفين معركة دموية رهيبة، أبدى فيها جنود البوليس الذين كانوا مرابطين في الثكنات وضباطهم شجاعة جعلتهم مضرب الأمثال في البطولة والتضحية، ولم يتوقفوا عن إطلاق النار حتى نفدت آخر طلقة لديهم، بعد أن استمرت المعركة ساعتين، وعندئذ اقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات واسرت من بقي حياً من رجال البوليس.

أما القوة المصرية الأخرى التي حوصرت في دار المحافظة فقد تحصنت بها وأبلت أيضاً بلاء عظيماً، وقاومت العدوان البريطاني بروح عالية وشجاعة نادرة.

وإذ رأى الإنجليز شدة مقاومتهم أنذروهم بأنهم سينفسفون مبني المحافظة على رؤوس من فيها إذا لم تسلم القوة سلاحها، ولكن رجال القوة وقائدهم رفضوا الإنذار، وقال الضابط اليوزباشي مصطفي رفعت عندما طلب منهم التسليم: (لن يستلم البريطانيون منا إلا جثثاً هامدة). وظلوا يقاومون ببسالة إلي النهاية، ولم يتراجعوا أمام العدوان المسلح، ولم يضعف من استبسالهم تهدم الدار من ضرب المدافع واشتعال النيران فيها، واستمروا في مقاومتهم حتى نفدت ذخيرتهم، ومن ثم استسلموا للأمر الواقع.

وأحنى قائد القوة البريطانية رأسه احتراماً لهم، وقال لضباط الاتصال بأن رجال القوات المصرية جميعاً قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف، فحق عليه احترامهم جميعاً ضباطاً وجنوداً.

وقد سقط في ميدان الشرف في هذه المعركة من جنود البوليس خمسون شهيداً واصيب منهم نحو ثمانين جريحاً.

واسر الإنجليز من بقي على قيد الحياة من رجال البوليس وضباطهم وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف قائد بلوكات النظام واليوزباشي مصطفي رفعت ولم يفرج عنهم إلا في شهر فبراير سنة ١٩٥٢. ودمرت المحافظة وثكنات البوليس.

وقدرت القيادة البريطانية خسائر الإنجليز بثلاثة عشر من القتلي و ١٢ جريحاً، والراجح أنهم حوالي العشرين قتيلاً وثلاثين جريحاً.

ولقد كان قائد قوات البوليس ووكيل المحافظة وسائر رجال القوة على حق في رفض الإنذار البريطاني، لأن تسليم الجندى سلاحه هو عمل ينطوى على المذلة والهوان، كما كان وزير الداخلية على حق ايضاً في إقرارهم على الرفض.

لأن استبسال هذه القوة المجيدة في الدفاع حتى آخر طلقة في أيديهم. هو عمل مشرف لمصر مهما كانت التضحيات فيه أليمة، والأمم تستفيد من صفحات التضحية أكثر مما تظن أنها تفيد من إيثار السلامة والتسليم.

obeikandl.com

شهداء البوليس في معركة الإسماعيلية

(٢٥ يناير سنة ١٩٥٢)

نورد فيما يلي أسماء شهداء رجال البوليس في هذه المعركة، وكلهم من جنود البوليس [٢٢]:

رضوان احمد رضوان	من المطيعة	السيد إبراهيم أحمد جودة	كوم الشقافة الاسكندرية
عبد ربه عبد الجليل عامر	أم دينار	عبد الفتاح عبد النبي العطار	الفواترية مركز رشيد
أنور مصطفي عويس	نزلة عليان	عبد الفتاح شاهين عطية	القاهرة قسم الوايلي
فؤاد عبد الرازق على	بال مطاى	محمد إبراهيم المنصورى	القاهرة قسم الخليفة
عبد النبي سالم جمعه	إسنا	بيومي طنطاوى بيومي	كفر عطا الله
محمد أحمد صيره	أبطوجا	محمد الطوخي	الدخلة مركز بنها
عبد السلام سليم على صالح	بانوب	عبد العزيز محمد غنيم	ميت راضي مركز بنها
أبو زيد أحمد رزق	بنى على	محمد الجميل إبراهيم	قايتباى
السد مجاهد على الزيات	العبيصات	عبدالله مرزوق عبدالله	قايتباى
أحمد مراد احمد عمر	كفر نصار	إبراهيم مرقس لويس	البهي مركز ايتاى البارود
رياض عبود سعد مسلم	الحمودية	عبد المنعم بيومي البنا	كفر منقباد
فتحي أمين جمعه	المناسترلي	محمود عبد الفتاح	كفر منقباد

[٢٢] -رجعنا في هذا البيان إلي دفتر وفيات مدينة الإسماعيلية عن شهر يناير سنة ١٩٥٢ وقد وجدنا أنه لمصدر الذى يعول عليه في أسماء شهداء هذه المعركة وعددهم.

عبد الحميد إبراهيم منصور	ديرب نجم	محمد عبد الفتاح	مرصفا مركز بنها
أبو الفتوح أحمد سنار	البقيلة	السيد على جمعة عبد الرحمن	الفيوم
عبدالله حامد على رزق	المعصره	محمود صالح معوض حشيس	القاهرة عابدين
عبدالله بهنسي عمر	المعصره	مصطفي عبد الوهاب	صنافير
إسماعيل محمد وهدان	كرويد	محمد إبراهيم أحمد	بيشة فايد
محمد حسن فرحات	كفر الزيات	عبدالله حمدين	بانوب ديرامواس
البسيوني على الشرقاوى	عزبة الباشا ربيع	جابر على أحمد	
أمين عبد المنعم المنصورى	شبرا بابل	كامل مازن حسنين	
محمد المليجي أحمد على	الجعفرية	عبد الحميد على سليمان	
محمد محمد البياع	المحلة الكبرى	ثابت مصطفي	
جاد إبراهيم حامد	كفر الصارم	السعيد على السباعي	قنا
محمد محمد شرف الأمين	سبرباى	عبد السلام عبد السلام عمران	الطويلة مركز الدلنجات
إبراهيم فرج موس	البهي مرك ايتاى البارود	فرج السيد علي اسماعيل	منية الملاح

تكريم الثورة لشهداء الإسماعيلية

أقامت الثورة نصباً تذكارياً بمبني النظام بالعباسية تكريماً لشهداء جنود البوليس أبطال معركة الإسماعيلية، وهو تمثال رمزى لأحد الجنود البواسل الذين استشهدوا في هذه المعركة، وتوجه اللواء محمد نجيب يصحبه البكباشي جمال عبد الناصر في صبيحة يوم الأحد ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ غلي مبني البلوكات وأزاح الستار عن هذا التمثال في احتفال مهيب.

وفي الحفلة التي أقامها ضباط البوليس في يوليه سنة ١٩٥٤ ابتهاجاً باتفاقية الجلاء أشاد الرئيس جمال عبد الناصر ببطولة شهداء معركة الإسماعيلية قائلاً: (إننا كنا نرقب دائماً أيام القتال كيف كان يكافح رجال البوليس العزل من السلاح رجال الإمبراطورية البريطانية المسلحين بأقوى الأسلحة وكيف صمدوا ودافعوا عن شرفهم وشرف الوطن، كنا نرقب كل هذا وكنا نحس في نفس الوقت أن الوطن الذى يوجد فيه هذا الفداء وتوجد فيه هذه التضحية، لابد أن يمضي قدماً إلي الأمام، ولابد أن ينتصر، لقد راقبنا معركة الإسماعيلية، وكنا نتلظي في الجيش، كنا نريد أن نفعل شيئاً، ولكننا في تلك الأيام لم يكن لنا حيلة، ولكن كان هذا يدفعنا إلي الأمام، وذلك بدفاعكم واستشهاد في الإسماعيلية.

الشهداء والضحايا

ذكرنا أسماء بعض شهداء معارك الكفاح في القتال في مواضعها.

ونود في هذه النبذة أن نلقي عامة على عددهم، ونتحدث عن شخصية بعض هؤلاء الشهداء.

والإحصاء الذى نورده هنا هو بداهة إحصاء تقريبي، لأن كثيراً من الشهداء كانوا شهداء مجهولين لم يتناولهم الحصر والإحصاء، ولم يبلغ عنهم.

ففي بيان لوزير الداخلية بمجلس النواب بجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أن عدد ضحايا العدوان البريطاني في القتال في الفترة من ١٦ أكتوبر إلي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ بلغ ٩٣ شهيداً و ٣٢٨ جريحاً و ٣٤٩ مخطوفاً.

فمن الشهداء:

١٠ مرجال البوليس و ٢٧ من المدنيين بمحافظة القنال منهم ٣ أطفال و١٢ من رجال البوليس و ٢٩ من المدنيين بمحافظة السويس منهم ٣ نساء و٤ من المدنيين بمديرية الشرقية منهم سيدة.

وأصيب في هذه الحوادث برصاص الإنجليز ٣٢٨ شخاً منهم: ٣٥ من العسكريين و ١٦١ من المدنيين بمحافظة القنال، منهم سيدة وطفلان و ١٨ من العسكريين و ١٠٠ من المدنيين بمحافظة السويس منهم ٦ نساء وطفلان و ١٤ من المدنيين بمديرية الشرقية.

وهذا بخلاف من أطلق عليهم الرصاص ولم يصابوا وهم أكثر من مائتي شخص.

واستبان من التبعيات التي تلقتها الجهات الرسمية أن القوات البريطانية ارتكبت ٤٨٨ حادث سرقة بالإكراه، وسلبت فيها أموال ومتاع ٥٤٧ شخصاً من المصريين عند قيام هذه القوات بتفتيشهم أو تفتيش منازلهم.

وأنها خطفت ٣٤٩ شخصاً من المصريين أعيدوا جميعاً ما عدا ٥٥ شخصاً يضاف إلي هذا الإحصاء شهداء معركة الإسماعيلية والمعارك التي دارت في يناير سنة ١٩٥٢ وتقدم الكلام عنها، ويبلغون نحو مائتي شهيد.

وكان أول الضحايا في مدينة الإسماعيلية كامل عبد الحليم الجندى من قوة بلوكات النظام إذ سقط شهيداً يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١[٢٣] وهو يؤدى واجبه.

وأول جندى شهيد ببورسعيد على محمد الطحان من قوة البطارية الأولي الخفيفة بالجيش المصرى، وقد قتل يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ [٢٤] برصاصة أصابته من سيارة بريطانية أطلقت النار على معسكر الجيش المصرى على الشاطيء وفرت هاربة.

ومن شهداء الإسماعيلية عدا من سبق ذكرهم السيد رزق بركات. ويوسف إسماعيل يوسف، وملاك حنا غبريال، وقد استشهدوا في اكتوبر سنة ١٩٥١.

ومحمد الهادى الشامي سائق ببلوكات النظام وكان يقود سيارته في إحدى المصادمات مع الإنجليز فاصيب برصاصة توفي شهيداً على أثرها. ومحمد أحمد اللبان. وخليل إبراهيم خليل. ومجاور عبده مجاور. ومحمود عبدالله عبد ربه (طالب)،أحمد إبراهيم بخيت، وعلى منصور الطبال جندى بوليس، وعلى السيد على جندى بوليس. وعبد الحليم جاد الله جندى بوليس، والسيد محمد محمد الفحل جندى بوليس، ومحمود محمد عبد الرحمن جندى بوليس. وعبد الحميد مسلمي أحمد عبدالله جندى بوليس، وأنور أحمد صالح جندى بوليس، ومحمد بركات

---

[٢٣] – دفتر وفيات الإسماعيلية.

[٢٤] – دفتر وفيات بورسعيد

عمر وقد قتل في أبي صوير المحطة، وعبد الهادى محمد على حسن من أبي صوير. وجودة حسن علي من أبي صوير. وهؤلاء قد استشهدوا في نوفمبر سنة ١٩٥١.

ومحمد عبدالله على. وشعيب مصطفي علي. ومحمد السنوسي علي، وعبد العال أحمد. وشحاته حسنين. وأحمد أمين عبده. ومحمد إسماعيل عبد الوهاب. وقد استشهدوا في يناير سنة ١٩٥٢.

نبيل منصور

واصغر الشهداء سناً الشهيد نبيل منصور، من شباب بور سعيد، وكان طالباً بالسنة الثالثة الابتدائية، وحين رأى الإنجليز يقتلون الأهليون في بورسعيد أراد على صغر سنة أن يثأر لمواطنيه، فتسلل في جنح الظلام بين الأسلام الشائكة إلي خيام أحد المعسكرات البريطانية، واشعل النار في الخيام بإلقاء خرق مشتعلة مبللة بالبترول، وأشتعلت النيران في شرين منها، وتعالي منها اللهب، حتى لمحه الإنجليز فأطلقوا عليه الرصاص ومات شهيداً يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١، وله من العمر إحدى عشر سنة.

وقد أعادت قصة استشهاده إلي الأذهان ذكرى شهداء الشباب في ثورة سنة ١٩١٩ [٢٥]

وعبد الحميد أحمد سليمان وهو طالب وله من العمر ١٢ سنة وقد استشهد في واقعة ٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ كما أسلفنا (ص٥٣).

ومنير عبدالله ميخائيل من شباب بور سعيد وقد استشهد في نوفمبر وهو يهاجم مع فريق من زملائه أحد المعسكرات البريطانية، وعبدالله على محمد عبدالله من شباب بور سعيد وقد استشهد في نوفمبر.

ومحمد أحمد اللبان من شباب الإسماعيلية وكان طالباً في الخامسة عشرة من عمره.

---

[٢٥] -انظر في تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول- الفصل الخامس

شهيدات الكفاح

وكانت الشهيدة الأولي من نساء مصر في القنال (أم صابر) زوجة محمد خليل دسوقي المزارع بأبي حماد، كانت ذاهبة إلي التل الكبير مستقلة إحدى السيارات العامة (أوتوبيس) فلما وصت إلي نقطة التفتيش بالمحجر على بعد قليل من التل الكبير، ورأت غلظة الإنجليز في التفتيش، رفضت في شمم وإباء أن تمتد إليها يد الإنجليز في تفتيشهم للرائحين والغادين، فرماها الإنجليز برصاصة أردتها قتيلة، وذهبت في الخالدين.

وقد كرمت الثورة ذكراها بأن أطلقت أسمها على أول قرية انشأتها بمديرية التحرير. فعرفت بقرية (أم صابر) واقامت بها مسجداً عرف بمسجد أم صابر، وقد افتتح في أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٤.

ومن الشهيدات في كفاح القنال سيدة بنداري حسن، وقد قتلت برصاص الإنجليز في هجومهم على التل الكبير.

شهداء الجامعة والشباب.

ساهم طلبة الجامعة والشباب عامة بقسط موفور في الكفاح في القنال واستشهد منهم صفوة من خيارهم. وإنا ذاكرون فيما يلي بعض هؤلاء الشهداء.

عادل محمد غانم

أول شهداء الجامعة في معارك القنال سنة ١٩٥١، هو نجل الأستاذ محمد غانم مفتش المنطقة الشمالية التعليمة وقتئذ، كان طالباً بكلية الطب بجامعة إبراهيم (عين شمس) وغادر القاهرة في شهر ديسمبر ضمن اثني عشر قدائياً قاصدين منطقة القنال للمساهمة في الجهاد، فاتجهوا إلي تفتيش العباسية وهي بالنسبة إلي الإنجليز نقطة الدفاع الأولي عن معسكرهم في التل الكبير.

وفى إحدى الليالي ذهب الفدائيون في جنح الظلام يحملون الألغام والقنابل اليدوية، ووضعوا لغماً في المكان المقصود، واشعلوا فيه النار، فانفجر لوقته، فتنبه الإنجليز، وأخذوا في إطلاق الرصاص على موقع الفدائيين، وتطوع عاطل محمد غانم لحمية ظهور زملائه في ارتدادهم عن الموقع، فأصيب رحمه الله برصاصة أودت بحياته.

ودفن جثمانه في احتفال كبير بالقاهرة في أواخر ديسمبر سنة ١٩٥١.

عباس سليمان الأعسر

الشهيد الثاني من شهداء الجامعة سنة ١٩٥٢، وهو من منية سنتا مركز بلبيس، ومن طلبة كلية التجارة بجامعة فاروق (الإسكندرية).

وكان من الفدائيين في كتيبة (خالد بن الوليد)، وقد سافر مع بعض زملائه من طلبة جامعة فاروق إلي منطقة التل الكبير.

واستشهد في ساحة الشرف يوم ٩ يناير سنة ١٩٥٢ في ملحمة بين الفدائيين و الإنجليز في الطريق بين المحسمة وأبي صوير.

وحملة إخوانه في الجهاد إلي الزقازيق، حيث شيعت جنازته في احتفال شعبي مهيب، ونقل جثمانه إلي بلدته سنتا حيث احتفل بتشيعه مرة ثانية إلي مقره الأخير.

أحمد فهمي المنيسي

طالب بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول(القاهرة) وهو من فاقوس، نجل الشيخ حسين منيسي ناظر مدرسة ابتدائية.

استشهد في معركة التل الكبير يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢، وشيعت جنازته بفاقوس مسقط رأسه في مشهد شعبي كبير يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢.

عمر شاهين

نجل الدكتور محمد زكي شاهين، كان طالباً بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وانتظم في سلك كتائب الفدائيين، وبعد أن أتم تدريبه في المعسكر الجامعي سافر مع الكتيبة الأولي، واشترك في عدة هجمات على معسكرات الإنجليز، وشارك إخوانه في نسف الخط الحديدى الموصل إلي التل الكبير، واستشهد في معركة التل الكبير يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢.

وشيعت جنازته بالقاهرة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ في احتفال مهيب، بدأ من ساحة جامعة فؤاد، وسار فيه نحو مائة ألف من المواطنين ومنهم طلبة الجامعات ومعاهد العلم وأساتذتها وعمداء الكليات، وفي مقدمتهم مدير جامعة فؤاد (الدكتور عبد الوهاب مورو) الذى اشترك في حمل النعش، والجماهير الحاشدة من الشعب.

وكرمت الثورة ذكراه بأن أطلقت اسمه على إحدى قرى مديرية التحرير.

أحمد عصمت

هو الشهيد الطيار أحمد عصمت خريج مدرسة الطيران، نجل المهندس أحمد عصمت، وحفيد عبد القادر حلمي باشا القائد المصرى الباسل.

ثارت نفسه لما طالع في الصحف أنباء المعارك الدامية التي كانت تجرى في منطقة القنال.

فترك منزله في صبيحة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢، وسافر بسيارته الخاصة إلي التل الكبير، متحدياً القوة الغشوم، فلما وصل إلي نقطة التفتيش البريطاني في أبي حماد أوقفته القوة البريطانية إلي جانب رتل من السيارات المصرية في انتظار دوره في التفتيش.

وكان تأثر الشهيد مما شاهده من اضطهاد مواطنيه وإذلالهم قد بلغ أشده، فرفض تفتيش سيارته، وقدم بطاقته الشخصية إلي رئيس القوة، فاصر هذا على تفتيش سيارته، فثار شعوره وأخرج مسدسه في سرعة وأطلق منه النار على قائد القوة فأراده قتيلاً، وصرع حارسه الخاص، ثم جندياً آخر، وأراد أن يوالي إطلاق النار، لولا أن عاجله الإنجليز بضربة مدفع فخر صريعاً شهيداً.

وقد شيعت جنازته في القاهرة يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ في احتفال كبير مهيب.[٢٦]

ومن شهداء الشباب في معارك القنال مصطفي المردنلي شهيد معركة القرين، وقد شيعت جنازته بالزقازيق.

ومحمد رشاد جريش شهيد معركة التل الكبير، والملازم حسين السيد. وبدير عبداللطيف على من أهالي المنصورة، شهيد معركة التل الكبير، وقد شيعت جنازته بالمنصورة.

---

[٢٦] -راجع في تاريخ الشعب هذا الشهيد كتاب (من أكل مصر. البطل أحمد عصمت) للمستشار عبد الحليم الجندى رئيس إدارة قضايا الحكومة.

التجاوب بين الشعب والجيش

على الرغم من أن الجيش لم يشترك في معارك القنال سنة ١٩٥١- ١٩٥٢، فإنه كان متجاوباً مع الشعب في أهدافه وفي كفاحه.

الضباط الأحرار

بدأ هذا التجاوب منذ الحرب العالمية الثانية، فإن صفوة ضباط الجيش كانوا يشعرون في خاصة نفوسهم بما كان به المواطنون جميعاً، وكانوا يألمون لما كانت تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم.

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ وهب الشعب يكافح من جديد في سبيل حريته واستقلاله، وسفك دماء الشهداء في ميادين الجهاد، ازداد الجيش تجاوباً مع الشعب، وكان من نتائج هذا التجاوب أن امتنع ضباطه وجنوده عن الاشتراك في قمع المظاهرات والحركات الوطنية.

ولما دخل الجيش حرب فلسطين في مايو سنة ١٩٤٨، كشفت المعارك عما كان يجرى في خيانة ورشوة وفساد في إدارة الجيش وتسليحه وتموينه، وتبين أن الجيش لم يزود بالسلاح الكافي باديء الأمر، ثم زود بأسلحة وذخائر فاسدة عرضت الجنود والضباط للموت والهلاك، واستفزت هذه المآسي في نفوس الضباط روح النقمة على ذلك النظام الذى يعرض الجيش والوطن للويلات والكوارث، فكانت حرب فلسطين هي الشرارة التي ألهبت فيهم جذوة التحرير والثورة.

تعهدت هذه الجذوة فئة من خيرة الضباط، على رأسهم جمال عبد الناصر، فألفوا من بينهم جماعة باسم (الضباط الأحرار) جعلوا هدفهم إنقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الانهيار الذى أوصلها إليه الملك السابق والاستعمار.

كانت فكرة هذه الجماعة موجودة خلال الحرب العالمية الثانية على أنها لم تدخل في دور التكوين إلا في حرب فلسطين، وبدأت في التنظيم سنة ١٩٤٩.

واجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أواخر سنة ١٩٤٩، وكانت تضم في البداية: البكباشي جمال عبد الناصر، والصاغ عبد الحكيم عامر، والصاغ كمال الدين حسين، والصاغ صلاح سالم، وقائد الجناح جمال سالم وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى، والصاغ خالد محيي الدين، والبكباشي أنور السادات.

وفي يناير سنة ١٩٥٠ أجريت الانتخابات لرياسة هذه الهيئة، فانتخب جمال عبد الناصر رئيساً لها بالإجماع.

وهذه الهيئة هي قوام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وصارت فيما بعد مجلس قيادة الثورة.

أخذ الضباط الأحرار يثون في نفوس أخوانهم عامة روح الثورة، ويضمون إليهم الأنصار تدريجاً، ويطبعون المنشورات السرية بتوقيع (الضباط الأحرار) ويوزعونها على الضباط وعلى المدنيين.

وفي يناير سنة ١٩٥١ أجريت انتخابات جديدة لهيئتهم التأسيسية، واعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً لها وأعيد انتخابه أيضاً للرئاسة في يناير سنة ١٩٥٢، وفي هذا الاجتماع الأخير اتفقوا على اختيار اللواء محمد نجيب ليكون قائداً للحركة في يوم تنفيذها. وبقي هذا الاختيار سراً مكتوماً بينهم ولم يفضوا به إلي اللواء محمد نجيب إلا قبيل معركة انتخابات نادى ضباط الجيش التي سيرد الكلام عنها.

ولما قام الكفاح في القنال في أكتوبر سنة ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة، لم يشترك الجيش في المعركة، لأن الظروف لم تكن مواتية لاشتراكه فيها ولكن بعض ضباط الجيش ساهموا فيها سراً بتدريب الفدائيين على حرب العصابات وإمدادهم بالسلاح والذخيرة والمفرقعات وبالمساهمة الشخصية فيها.

وأخذت الروح العدائية للملك السابق تنتشر في صفوف الضباط باعتباره المسئول الأول عن فساد إدارة الجيش وتزويده في حرب فلسطين بالأسلحة والذخائر الفاسدة. وظهرت هذه الروح سافرة في ديسمبر سنة ١٩٥١ لمناسبة انتخابات نادى الضباط.

فقد كان محدداً لاجتماع الجمعية العمومية للنادى يوم الخميس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ لانتخاب رئيس النادى وأعضاء مجلس إدارته. وعلمت إدارة الجيش وعلم فاروق بأن الضباط متجهون إلي إبعاد العناصر الموالية له من رياسة النادى وعضوية مجلس الإدارة، وكان فاروق يريد إسناد رياسة النادى إلي صنيعته اللواء حسين سرى عامر.

وفي الوقت الذى أخذ فيه الضباط الأعضاء يفدون على دار النادى تلقت إدارته أمراً من إدارة الجيش بإلغاء الاجتماع وتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمي.

على أن الأعضاء كانوا قد توافدوا دون أن يعلموا بهذا الأمر، وبلغ عددهم نحو ٣٥٠ ضابطاً يمثلون جميع أسلحة الجيش.

وبالرغم من صدور الأمر بالغاء الاجتماع فإن الضباط قد اجتمعوا وأخذوا يتشاورون في الموقف. وخطب بعضهم خطباً حماسية، وانتهي الرأي بينهم إلي عقد اجتماع آخر للجمعية العمومية حددوا موعده، وتحدوا بذلك أوامر السراى.

وفي أثناء إدارة الاجتماع أذيعت أسماء من اتفق الضباط على ترشيحهم لمجلس إدارة النادى، وجميعهم من الضباط الأحرار، فتبين من هذا الترشيح أن الضباط الأحرار يؤيدون من زملائهم جميعاً.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للنادى في الموعد المحدد وحضرها نحو خمسمائة ضابط من مختلف الأسحلة.

وكان اجتماعاً هاماً، تجاوب فيه الجيش مع الشعب، إذ أصدرت الجمعية العمومية قراراً إجماعياً بأن الجيش المصرى جزء من مصر يشعر بشعور مصر وإحساساها نحو المحتل وأنه دائماً في خدمة قضية البلاد.

وأسفرت الانتخابات عن نجاح مرشحي الضباط الأحرار، فانتخب اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة رئيساً للنادى، وانتخب مجلس إدارته في الضباط الأحرار، وهم: البكباشي زكريا محيي الدين، والبكباشي محمد رشاد مهنا، البكباشي أحمد حمدى عبيد، البكباشي عبد العزيز الجمل، البكباشي إبراهيم فهمي دعبس البكباشي أنور عبد الطيف، الأمرالاى عياد إبراهيم. الصاغ جمال حماد، البكباشي عبد الرحمن أمين، البكباشي حافظ عاطف، قائد الاسراب حسن إبراهيم، قائد الجناح بهجت مصطفي، الأميرالاى حسن حشمت، اليوزباشي أحمدعبد الغني مرسي، البكباشي جلال ندا.

وسقط في الانتخاب الضباط المعروفون بأنه صناع الملك والسراى.

وأخذ الملك وصنائعه يتربصون للضباط الأحرار، ويعملون على الكيد لهم، ويتحدون إدارة النادى، وظهر هذا التحدى سافراً في شهر يوليه سنة ١٩٥٢، في عهد وزارة حسين سرى القصير المدى، كما سيجي بيانه ونشأته لذلك أزمة كانت من العوامل التي عجلت بشبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

تجنيب الجيش الاحتكاك بالإنجليز

على أن الحكومة والضباط الأحرار قد أحسنوا صنعاً بتجنيب الجيش المصرى الاشتباك مع الإنجليز في معركة سافرة في أثناء الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢، وقد كان الإنجليز يودون هذا الاشتباك، ليستدرجوا وكان الأحكم أن تشحن الحكومة هذه الذخيرة على باخرة مصرية. لكي تضمن أن لا تسلمها الباخرة الأجنبية غدراً وبطريق التواطؤ إلي إسرائيل.

ولكن إهمال حكومة الوفد جعلها تترك الاحتياط والحذر جانباً، وتضيع على البلاد هذه الذخيرة القيمة.

نتائج الكفاح في القنال

كان لكفاح الشعب في القنال صدى بعيد في الخارج، وكان دليلاً مشرفاً على حيوية الشعب، وتعلقه بالجلاء والحرية، وكان خير دعاية للقضية المصرية.

ومع أن معارك القنال كانت قصيرة المدى، فإن نتائجها كانت بعيدة الأثر في تاريخ مصر.

فلم تكد حوادث الكفاح في القنال تتوالي، حتى كانت الصحف العالمية ومحطات الإذاعة في الشرق والغرب تتحدث عن هذا الكفاح وتطوراته، وكانت هذه الأنباء أكبر دعاية لجهاد مصر في سبيل تحررها من الاستعمار، وصارت القضية المصرية موضع حديث العالم وموضع تقدير أنصارها وخصومها على السواء.

وعلى الرغم من أن مصر لم تكن مستعدة الاستعداد الكافي للقتال سنة ١٩٥١، وعلى الرغم من أن الحكومة لم تعد العدة لتنظيم المقاومة، فإن هذا الكفاح، وما تخلله من بطولة وفداء، وجهاد وتضحية، ومقاطعة تامة، وعدم تعاون مع الاحتلال ومنع التموين عن قواته، قد أنتج ثمرات طيبة كان لها أثرها في تغيير وجهة النظر البريطانية في فائدة القاعدة الحربية في قناة السويس، فإن هذه القاعدة لا تكون صالحة للقتال أو إيواء جيش كبير إلا إذا كانت مسنودة من شعب صديق، وحكومة صديقة، وأن تكون مواصلاتها ووسائل تموينها سهلة ميسرة، كفولة في وقت السلم، وخاصة في وقت الحرب.

ولقد تبين من كفاح المصريين سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢ أن هذه القاعدة مهددة بالخطر، وعديمة الجدوى للإنجليز في حالتي السلم والحرب جميعاً.

فالتضحيات التي بذلت، إيجابية أو سلبية، والدماء التي سفكت في معارك القنال، لم تذهب عبثاً، بل إن لها فضلاً كبيراً في جنوح الإنجليز إلي قبول الجلاء، بعد أن كانوا مصرين على رفضه.

ولقد اعترف الإنجليز في غمرة الكفاح بهذه الحقائق.

قال اللورد سنانسجيت في هذا الصدد في مجلس اللوردات: (إن القاعدة البريطانية في منطقة القنال أصبحت لا تصلح عسكرياً، وإن الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة، فلا معني لبقائها.)[٢٧]

ونشر مراسل صحيفة التيمس في منطقة القنال مثالاً في عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وصف فيه حالة المعسكرات البريطانية، واعترف بقداحة الضربة التي أصابت القاعدة الإنجليزية في القنال حين أجمع العمال المصريون على الانسحاب منها، وما أعقب هذا الانسحاب من إشاعة الفوضي والارتباك فيها، واعترف بفشل المحاولات التي اتخذت لجلب العمال من الخارج، وقال إن الأعمال الحيوية في المعسكرات اصيبت بارتباك خطير، وأصبح من المتهذر صيانة المقادير ا العائلة من المعدات العسكرية، وأنه ليس من ينكر أن جو الاضطراب قد شاع في جوانب كثيرة من المعسكرات البريطانية، واشار إلي أن أعمال الفدائيين المصريين قد أقضت مضاجع الجنود البريطانيين،و أن الحياة العادية قد اختفت في المعسكرات على طول القنال، كما أن كثيراً من المؤسسات التي قامت لضمان صلاحية القاعدة العسكرية والسهر على صحة الجنود ورفاهيتهم قد عطلت، وانقلبت الأمور في منطقة الاحتفاظ بالنسبة للجيش البريطاني رأساً على عقب، فبدلاً من أن يركز قواته في الاحتفاظ بالقاعدة والنهوض بها من كافة الوجوه، أصبح يركز جهوده في حماية نفسه من هجمات الفدائيين والاحتفاظ بمواقعه، وبلغ من شدة توتر أعصاب الجنود البريطانيين أنهم (باتوا يتسائلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت قيمتها نتيجة الشعور الوطني المعادى، وعما إذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبدء في إنشاء قاعدة أخرى في جهة تعرب حكومتها عن رغبتها في الانضمام إلي قيادة الشرق الأوسط، أو على الأقل في منطقة لا يكون وجود القوات الإنجليزية فيها مدعاة للسخط والاستنكار.

وقالت مجلة (نيوستيتسمان) في مقال لها عن مصر.

---

[٢٧] -كان اللورد ستانسجيت رئيساً للوفد البريطاني في مفاوضات سنة ١٩٤٦ التي جرت بين مصر وبريطانيا في عهد وزارة إسماعيل صدقي- كتابنا- (في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٩٠ طبعة سابقة).

(إن من أهم الأخبار التي وردت إلينا من مصر نبأ إباحة حمل السلاح للمواطنين هناك، فمن هذا النبأ، ومن الطريقة التي يسلكها الجنرال أرسكين في مصر، يبدو واضحاً أن خطر قيام حرب العصابات في مصر بات على الأبواب، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية أنها تود إنقاذ موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة، وكثير ما حذرنا من مغبة هذه السياسية، وها هي ذى الأنباء الأخيرة تؤكد أننا على حق في ذلك التحذير، فالشعور الوطني في مصر متأجج، ولا سبيل إلي التفاهم مع مصر إلا بالطريق الودى، كما كانت سياسة وزارة العمال من قبل بالنسبة للهند، وإن كان قد تناست تلك السياسة في المدة الأخيرة بالنسبة لإيران، وإن مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن هزيلاً، فإما جلاء مخجل عن مصر، وإما اشتباك عسكرى وفترة طويلة من الكفاح في ظل الأحكام العسكرية.

ومن الحق أن نقول إن الكفاح في منطقة القنال سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢ كان ولا ريب من العوامل الفعالة فيما انتهي إليه الإنجليز من إيثار الجلاء عن هذه المنطقة. لأنه إذا كانت مصر من غير استعداد قد زغزعت مركز الإنجليز في قاعدة القنال وجعلتهم يتشككون في إمكان الاعتماد عليها إذا شنت الحرب، فكم يكون مركزهم فيها واهناً ويزداد ضعفاً إذا أكملت مصر استعدادها الحربي والاقتصادى والمعنوى لتحرير القاعدة من كل ميزة حربية للعدو.

ولا شك أن الإنجليز قد بدأوا بعد كفاح سنة ١٩٥١ – ١٩٥٢ يغيرون رأيهم في مبلغ الاعتماد على هذه القاعدة. وخاصة بعد أن بعثت الثورة في جيش مصر روحاً جديدة، وزودته بالقوة المادية والمعنوية، كل هذا ولا ريب كان له أثره فيما انتهوا إليه من إيثار الجلاء عن هذه القاعدة في اتفاقية سنة ١٩٥٤.